# سوريتنا

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الثانية / العدد ٢٦ / كانون أول / ٢٠١٥

## الهلال الأحمر السوري..
## العمل الإنساني تحت النار

## حصار المدن السورية
## سلاحُ حربٍ وجريمةٌ ضدّ الإنسانية

## في استخدام «الإسلام» كأيديولوجيا تسلّطية

عدسة: محمود عواد

# الفهرس

ملف ..... ص ٤
(الهلال الأحمر السوري.. العمل الإنساني تحت النار)
- متطوّعو الهلال الأحمر.. قتلٌ وتغييبٌ وسط صمتٍ دوليّ
- الهلال الأحمر يتفرّد بتنفيذ الاتفاقيات بين قوّات النظام والمعارضة
- متطوّعو الهلال الأحمر لـ«صوَر»: لن تثنينا المخاطر عن القيام بواجبنا الإنسانيّ

الحوار ..... ص ١٠
مجلة صوَر تحاور الدكتور أسامة قاضي

رأي ..... ص ١٤
- العلم وعبوس الفلاسفة
- هل من حلٍّ سياسيٍّ للمسألة السورية؟
- في استخدام «الإسلام» كأيديولوجيا تسلّطية
- هي الأزمنة

إيقاع العدسة ..... ص ٢٠

تحقيقات ..... ص ٢٢
- خمسة تحوّلاتٍ رئيسيةٍ طرأت على نمط حياة السوريّين بسبب الحرب
- حملة زجّ الشباب في الجيش مستمرّة، والتعرّض لدوريات عسكريّةٍ وأمنيّة
- جشع التجّار يتحالف مع الميغ في القضاء على السوريين

نافذة على الحقوق ..... ص ٣٠
حصار المدن السورية سلاحُ حربٍ وجريمةٌ ضدّ الإنسانية

اقتصاد وتنمية ..... ص ٣٢
التحوّل نحو اقتصاد السوق والاستقرار السياسي

منوعات ..... ص ٣٤
نزلاء فندق كوكوشاغي»

ثقافة ..... ص ٣٦
البدلة البرتقالية، قراءةٌ في رواية «جُوّنتنامو»

بورتريه ..... ص ٣٨
سميرة خليل قضيّة حريّة

سينما ..... ص ٣٩
الطريق للسينمائيّ الحالم فيلليني

ساخرة ..... ص ٤٢
مذكرات الفتى.. أيضاً وأيضاً



صوَر
تتأصل المدنية بالوعي

صادرة عن مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا | CCSDS

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات
Email: info@suwar-magazine.org
Facebook: suwar-magazine
website: www.suwar-magazine.org



المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير




# سياسة التجويع والمؤتمرات العبثية

وسط الخراب الذي شهدته سوريا، طيلة سنوات الحرب التي شنها النظام السوري على معارضيه من أبناء الشعب السوري، بطريقة فيها من الوحشية ما لا يقبلها ضمير إنساني، تبرز اليوم بقوة وسيلة جديدة ابتكرها النظام لتركيع الناس، لا تقل همجيةً عن سابقاتها من الوسائل، بل وتتفوق عليها بما تحويه من انحطاط أخلاقي وقسوة سلطوية، ألا وهي «التجويع»، أي قتل المدنيين جوعاً في المناطق المتمردة.

هكذا عرفنا في الفترة الماضية عشرات المناطق والمدن التي تم محاصرتها ومنع كل مقومات الحياة عنها، بهدف دفع سكانها للاستسلام والقبول بالمصالحات والهدن، أو تهجيرهم من مدنهم برعاية أممية، ما حدث في الزبداني ومخيم اليرموك يتكرر الآن في الكثير من المناطق في ريف دمشق وحمص ودير الزور وغيرها، غير أن حصار بلدة مضايا أُعتبر واحداً من أسوأ و أقسى الأزمات الإنسانية التي نتجت عن سياسة التجويع و الحصار التي ينفذها النظام السوري.

هذه الأسلوب القذر في الحرب ضد المدنيين أدى إلى وفاة العشرات من الأطفال وكبار السن جوعاً أمام أنظار العالم والأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية، دون أي تحركٍ دولي فعّال لإيقاف هذا الجريمة التي تعتبر جريمة حرب بحق المدنيين وفق المواثيق والقوانين الدولية.

واليوم من المفترض أن يجلس أطراف الصراع في سوريا على طاولة المفاوضات برعاية دوليةٍ، بهدف إيجاد حلٍّ للمسالة السورية، وهي بالتأكيد ستكون مفاوضات عبثية ومجرد تضييع للوقت في حال تجاهلها للقضايا الأساسية، وعلى رأسها وقف الحرب على المدنيين، وفك الحصار عن المدن والبلدات، والسماح للمنظمات الإنسانية بإدخال المساعدات دون قيدٍ أو شرط أو خضوعٍ للمراهنات السياسية بين الأطراف المتصارعة .

وهنا تقع على عاتق منظمات المجتمع المدني مسؤوليات كبيرة في الضغط على كل الأطراف، الخارجية والداخلية، لإدراج المسائل الإنسانية الملحة على جدول أعمال أي مؤتمرٍ تفاوضي، وأن تلعب هذه المنظمات دوراً فعالاً في التصدي لتلك المسائل، كالعمل على ترسيخ أسس السلم الأهلي والعدالة الانتقالية على أرض الواقع، وتوثيق ملف المعتقلين وتقديمه لأطراف الصراع بشكل واضح وممنهج، والعمل مع ضحايا الحرب من جرحى ومعاقين ومعتقلين على المستوين الإغاثي والنفسي، وخاصة الفئات الأكثر ضعفاً منهم كالنساء والأطفال وكبار السن، والسعي لإنتاج شروط حياة جديدة في الأرض السورية التي باتت الآن يباباً.

دون التركيز على كل هذا والعمل عليه، فكل المساعي ستكون عبثاً، وسيسجل التاريخ عار الفشل للجميع: سياسيين وعسكريين وناشطين مدنيين.

# الهلال الأحمر السوري: العمل الإنساني تحت النار

## متطوّعو الهلال الأحمر
## قتلٌ وتغييبٌ وسط صمتٍ دوليّ

محمد هماد زيادة

## الهلال الأحمر يتفرّد بتنفيذ الاتفاقيات بين قوّات النظام والمعارضة

جورج.ك.ميالة

## متطوّعو الهلال الأحمر لـ«صوَر»:
## لن تثنينا المخاطر عن القيام بواجبنا الإنسانيّ



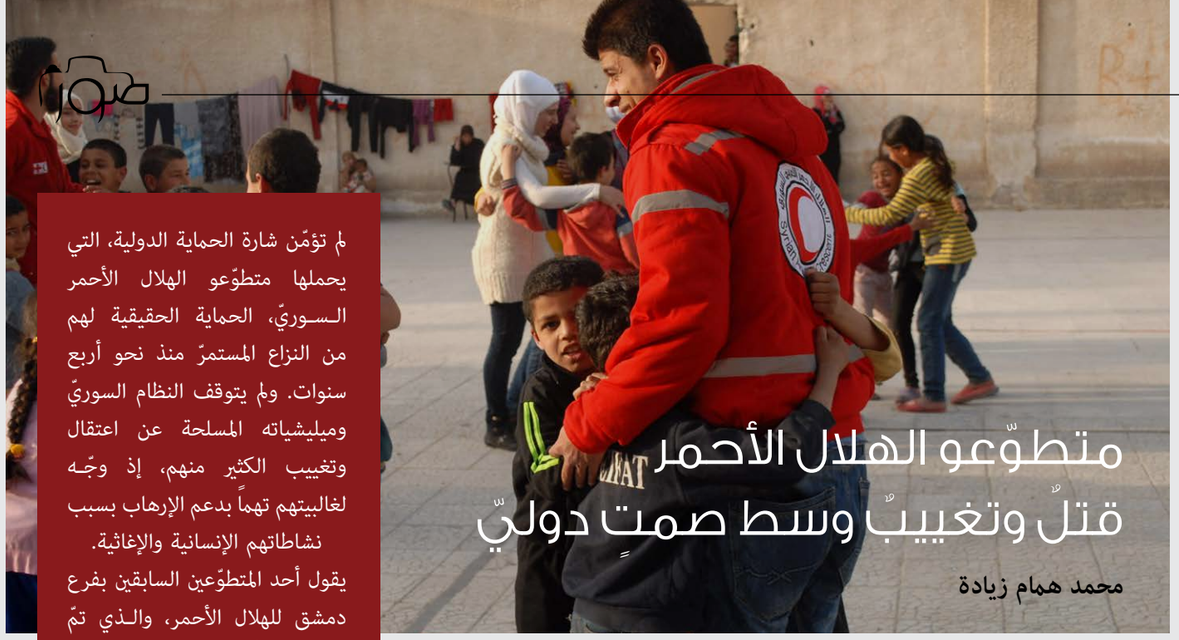

## متطوّعو الهلال الأحمر
## قتلٌ وتغييبٌ وسط صمتٍ دوليّ

محمد هماد زيادة

### في فخّ الاعتقال

مع ازدياد تعقيد الوضع السياسيّ في سوريا، وصل التأزم إلى أروقة العمل الإنسانيّ في الهلال الأحمر. ففي فرع دير الزور يعمل المتطوّعون في ظروفٍ أقلّ ما توصف بالقاسية، في مساحةٍ صغيرةٍ مما تبقى من المدينة تحت سيطرة النظام، يزيد من معاناتها الحصار الذي تفرضه عليها داعش، وتضاف إلى ذلك مضايقاتٌ من قيادة الفرع المعروفة بتأييدها للنظام وعدائها لأبناء المناطق التي ثارت في وجهه، كما أكد الكثير من أبناء المدينة الذين تحدّثت معهم المجلة. ويأتي كلّ ذلك في ظلّ غياب تغطيةٍ إعلاميةٍ لحالات الاعتقال التي تطال متطوّعي الفرع، نتيجة البعد الجغرافيّ والمخاطر الأمنية العالية في شرقي سوريا.

يقول مصدرٌ مقرّبٌ من الفرع لمجلة صوَر: «منذ نحو عامين اعتقل حاجزٌ للأمن العسكريّ والشبّيحة المتطوّعَين مدلج المدلجي وإبراهيم الحامد، واختفيا منذ تلك اللحظة، ولم تنفع المبالغ المالية التي دفعها أهلهما لسماسرة النظام وأجهزته في الكشف عن مصيرهما». ويتابع المصدر حديثه بالقول: «المسؤول عن عملية الخطف هو رئيس فرع الهلال الأحمر المعروف بمواقفه المؤيدة للنظام بشراسة، وعلاقاته عالية المستوى مع قيادات الأجهزة الأمنية». ويضيف: «كان إبراهيم ومدلج من أقوى الأصوات التي تطالب الإدارة بإدخال المساعدات إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة، فيما تعارض الإدارة الأمر، ما دفعها في النهاية إلى التآمر مع الأجهزة الأمنية لاعتقالهما».

ويضيف المصدر: «لا أحد يعرف السبب الحقيقيّ وراء استمرار الفرع وإدارته، رغم إجماع أهالي المدينة على فسادهم وسرقتهم المساعدات وبيعها في الأسواق وتوزيعها على الشبّيحة في المدينة».

### سوريا الأخطر على المتطوّعين

وثقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حتى شهر نيسان الماضي، مقتل ٤٢ متطوّعاً من الهلال الأحمر العربيّ السوريّ، و٨ متطوّعين من الهلال الأحمر الفلسطينيّ العاملين في سوريا، أثناء تأدية مهامهم في المناطق خارج سلطة النظام. وأتت جميع هذه الحوادث نتيجة استهدافهم من الطيران الحربيّ أو من أسلحةٍ متنوّعةٍ تعود جميعها للنظام.

ولم تتخذ اللجنة الدولية، عبر مكتبها الرئيسيّ بدمشق، أيّ إجراءٍ حقيقيٍّ للضغط على النظام لإيقاف استهداف كوادرها بسوريا. وجرت العادة بالاكتفاء بإصدار تصريح صحافيٍّ يدين حادثة مقتل المتطوّعين أثناءً تأديتهم عملهم، ويطالب أطراف النزاع بإيقاف استهداف العاملين في المجال الإنسانيّ، رغم أن المسبّب والقاتل واضحٌ للجميع، إلا أن المنظمة تتجنّب تسميته.

كما سجّلت الأزمة الإنسانية في سوريا أرقاماً

لم تؤمّن شارة الحماية الدولية، التي يحملها متطوّعو الهلال الأحمر السوريّ، الحماية الحقيقية لهم من النزاع المستمرّ منذ نحو أربع سنوات. ولم يتوقف النظام السوريّ وميليشياته المسلحة عن اعتقال وتغييب الكثير منهم، إذ وجّه لغالبيتهم تهماً بدعم الإرهاب بسبب نشاطاتهم الإنسانية والإغاثية.

يقول أحد المتطوّعين السابقين بفرع دمشق للهلال الأحمر، والذي تمّ اعتقاله لمدّة شهرين عام ٢٠١٣، لمجلة صوَر: «وُجّهت لي تهمة الإرهاب بسبب مساعدتي في تقديم المعونات الغذائية لنازحي مدينة داريا. تمّ التعامل معي بطريقةٍ سيئةٍ جداً مقارنةً مع زملائي. وطوال شهرين كانت حفلات التعذيب التي أتعرّض لها تبدأ بعبارة «عم تبعت أكل ودوا للإرهابيين»».

كبيرةً من الخسائر البشرية بين صفوف كـوادر الحركة الدولية للصليب الأحمر، بالمقارنة حتى مع بلدانٍ شهدت صراعات واضطرابات مماثلةً لسوريا، كاليمن وليبيا. كما وثقت منظماتٌ حقوقيةٌ دوليةٌ تفوّق النظام السوريّ على النظام الليبيّ السابق في استهداف الكوادر البشرية لمؤسّسات الحركة الدولية للصليب الأحمر.

### صمت المنظّمة

رغـم تكرار حـالات الاعتقال التي طالت المتطوّعين منذ عام ٢٠١١، لم يصدر الهلال الأحمر العربيّ السوريّ بياناً رسمياً يطالب بالإفراج عن أيٍّ من معتقليه، ولم تسجّل له أيّ محاولة علنيةٍ لإطلاق سراحهم.

يقول متطوّعٌ من فرع حماة للمجلة: «يحاول بعض مسؤولي الفرع التوسّط لدى الأجهزة الأمنية لإطـلاق سراح بعض الـزمـلاء. وفي الغالب لا يتمّ الاستماع إلى مطالبهم، فسلطة الأمن هي العليا في المحافظة».

ويتابع: «ربما توجّه اتهاماتٌ لمسؤولي الفرع بالتخلي عن كوادرهم، وهذا فيه شيءٌ من الصحة، لكن الواقع يفرض أحكامه، فغالبية الإدارات تحاول خلق حالة توازنٍ لتحقيق الهدف الأكبر المتمثل في تقديم المساعدات للسوريين المحتاجين».

في حين يـرى (عبيدة. ن)، وهـو متطوّعٌ آخر، أن «هناك أسلحة أكثر فعاليةً لحماية المتطوّعين لا تستخدمها قيادة الهلال الأحمر. ففي الكثير من دول أفريقيا انسحبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأوقفت أنشطتها بعد تعرّض عمالها لحالات عنف. لا أعرف لماذا لا تصدر اللجنة الدولية أمـراً للهلال الأحمر بالتلويح بالانسحاب».

في المقابل سجّلت منظمة العفو الدولية عدّة مناشداتٍ لإطلاق سراح متطوّعين تمّ احتجازهم سابقاً، كالمتطوّع محمد عطفة الذي اعتقل في شهر نيسان ٢٠١٣.

يقول المحامي كرم عربيني: «هناك قوانين خاصّةٌ تحكم عمل المنظمات الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدوليّ لجمعيات الهلال والصليب الأحمر جزءٌ منها. ربما هناك صمتٌ من قيادة المنظمة في سوريا خوفاً من بطش النظام، ولكن لماذا الصمت في أروقة المنظمة الدولية في سويسرا؟ ولماذا يكتفون بـإصـدار بيانات التنديد بمقتل متطوّعيهم واعتقالهم؟ رغم أن مبدأ الحماية هو الأهمّ في المنظمة، وتأمين المتطوّع لأمنه الشخصيّ من أوّل الدروس التي يتلقاها في سوريا».

### انعكاساتٌ سلبية

أدّى غياب الحماية الحقيقية لمتطوّعي الهلال الأحمر إلى تجنّب الكثير من الشباب الانخراط في العمل مع المنظمة في السنتين الأخيرتين، بالرغم من رغبتهم في المساهمة في الأنشطة الإنسانية.

تقول سارة، وهي طالبةٌ بكلية طب الأسنان بجامعة دمشق، ومتطوّعةٌ سابقةٌ في الهلال الأحمر: «عندما تصاعد العنف في سوريا بـادرتُ إلى التطوّع مع الهلال الأحمر، وشاركتُ في عدّة دوراتٍ في مجال الإسعاف الأوليّ. ولكن اعتقال زميلةٍ كانت تعمل معي في فريق الإسعاف جعل أهلي يضغطون عليّ لترك عملي خشية تعرّضي لأيّ مكروه، فقررت التوقف عن العمل».

متطوّعٌ آخـر، رفـض ذكـر اسمه للضرورة الأمنية، يتحدّث لصوَر: «أدرك تماماً أننا مستهدفون من النظام، وأن هذا الاستهداف مقصودٌ ومتعمّدٌ وليس على سبيل الخطأ، ورغم ذلك أظنّ أن العمل الإنسانيّ يستحقّ المغامرة. أبناء بلدي في حاجةٍ إلى المساعدة، وعلى كلّ سوريٍّ قادرٍ تقديم العون لهم، فكيف إن كان الشخص متطوّعاً في منظمةٍ تنذُر نفسها لمساعدة الآخرين في كلّ الظروف والأحوال».





# الهلال الأحمر يتفرّد بتنفيذ الاتفاقيات بين قوّات النظام والمعارضة

جورج.ك.ميالة

تمكن الهلال الأحمر السوريّ، على مدى العامين الماضيين، من لعب دور الوسيط بين قوّات المعارضة وقوّات النظام. واستطاعت المنظمة، رغم ضراوة المعارك بين الطرفين وحالة العداء الكبيرة بينهما، كسب ثقتهما والإشراف على تنفيذ الاتفاقيات بينهما، بالتعاون مع الأمم المتحدة.

### وسيطٌ في صفقات التبادل

نفّذ فرع الهلال الأحمر بحماة، منذ عدّة أيام، صفقة تبادلٍ بين الجيش الحرّ وقوّات النظام بمنطقة مورك بالريف الشماليّ. ويتحدّث مصدرٌ مقرّبٌ، رفض ذكر اسمه للضرورة الأمنية، عن آليات المفاوضات وسير العمل قائلاً: «طلبت اللجنة الأمنية من قيادة الفرع فتح قنوات اتصالٍ مع فصائل قوّات المعارضة بريف حماة، بعد أن قاموا بمفاوضاتٍ أوليةٍ معهم من أجل تسليم جثث عددٍ من ضباط وصفّ ضباط النظام كانوا قد قتلوا خلال معارك بمنطقة مورك». ويتابع المصدر: «بعد اتصالاتٍ مطوّلة طلبت قوّات المعارضة، لقاء تسليم الجثث المطلوبة، إطلاق سراح ستّ سيداتٍ معتقلاتٍ في سجون النظام بحماة، فتمّت الموافقة على الأمر. وتمّ الاتفاق على المكان والزمان، مع وقف إطلاق النار بين الطرفين في المنطقة المتفق عليها. أمّن الهلال الأحمر المعدات اللوجستية، من برّاداتٍ لحمل جثث مقاتلي النظام وسيارات إسعاف. وتمّ تسليم المعتقلات بحضور إعلاميين من جهة المعارضة، وبغياب أيّ وجودٍ لممثلين عن النظام في منطقة التبادل».

### تعاونٌ مع الأمم المتحدة

تعتمد مكاتب الأمم المتحدة بدمشق على الهلال الأحمر للإشراف على إدخال المساعدات إلى المناطق المحاصرة بحمص، ولا سيّما حيّ الوعر الذي تحاصره قوّات النظام، بشكلٍ شبه تامٍّ، منذ أكثر من عامين. وغالباً ما تكون المهمة مشتركةً بين الهلال الأحمر والأمم المتحدة.

يروي الناشط عمر الحمصي: «تأتينا برقيةٌ من مكتب الأمم المتحدة بدمشق أن هناك قافلة مساعداتٍ سوف تدخل إلى الحيّ بتاريخ محدّد، وبدورنا نحاول أن تكون المساعدات متوافقةً مع احتياجاتنا، عن طريق التواصل مع الهلال الأحمر بحمص وطلب موادّ محدّدة. وفي يوم التنفيذ تقوم فصائل الجيش الحرّ بوقف إطلاق النار، والاستعداد لإدخال المساعدات عن طريق المدخل الرئيسيّ للحيّ، والذي يشهد وجوداً مكثفاً لقوّات النظام».

ويتابع الحمصي كلامه قائلاً: «شاهدت بعيني، عدّة مرّات، إطلاق رصاصٍ مباشرٍ على سيارات الهلال الأحمر. الأمر الذي تسبّب، في إحدى المرّات، في إصابة أحد السائقين والمتطوّع المرافق له، ما أدّى إلى إفشال العملية وتأجيلها».

ويضيف: «هناك ثقةٌ لدى أهالي حيّ الوعر بالهلال الأحمر وبحياديته وبمحاولته القيام بما بوسعه لمساعدتنا، رغم تضييق النظام على الكثير من أنشطته».

## كيف تدخل المساعدات إلى مناطق المعارضة بحلب

تأتي الأوامر من مقرّ المنظمة الرئيسيّ بدمشق بوجود قافلة مساعداتٍ إنسانيةٍ يجب إدخالها طبقاً للخطة الموضوعة لكلّ محافظةٍ وحسب احتياجاتها. تبدأ إدارة الفرع بحلب رحلتها الشاقة للتواصل مع النظام والمعارضة اللذين يشكلان الجهتين الحاكمتين لمدينة حلب.

يتحدّث أحد المتطوّعين السابقين في المنظمة لمجلة صوَر قائلاً: «يبدأ الأمر بالتفاوض مع النظام، لأنه الجهة الأكثر تعنتاً وتدقيقاً في موضوع المساعدات الإنسانية. يتمّ التواصل مع اللجنة الأمنية، وهي السلطة العليا في المحافظة، وتضمّ رؤساء الفروع الأمنية جميعها، إضافةً إلى مسؤولين عسكريين والمحافظ. تُقدَّم الفكرة لهم لتتمّ مناقشتها في اجتماعاتهم. غالباً ما تكون هناك فظاظةٌ في التعاطي معنا. وعلى الجانب المقابل، في مناطق سيطرة المعارضة، يتمّ التواصل مع المجالس المحلية ومع وسطاء مدنيين، إضافةً إلى الفصائل العسكرية المسيطرة على كلّ منطقة، كحركة أحرار الشام، وهي الجهة العسكرية المشرفة على معبر بستان القصر الذي يفصل بين مناطق سيطرة النظام والمعارضة بالمدينة. وبعد أخذ موافقات جميع الأطراف يجهّز فريق التدخل خطة العمل، التي تتضمّن أسماء المتطوّعين والطرق التي سيتمّ سلوكها أثناء تنفيذ المهمة».

ويتابع: «عندما تتمحور المهمة حول إدخال مساعداتٍ إنسانية، تطلب اللجنة الأمنية إدخال شاحنات المساعدات إلى مدينتي نبّل والزهراء اللتين تحاصرهما فصائل من الجيش الحرّ، رغم أن القوافل مرسلةٌ ومخصّصةٌ لمناطق المعارضة. يتمّ التراسل مع إدارة المنظمة مرّةً أخرى، وترتيب الأمور مجدّداً، والاتفاق على الكميات المراد إدخالها إلى كلّ منطقة.

وفي يوم التنفيذ، وبعد الاتفاق مع جميع الأطراف والتأكد من وقف إطلاق النار، يقوم فريق التدخل بإدخال المواد عبر معبر كراج الحجز، بواسطة عرباتٍ تُجرّ بالأيدي مزينةٍ بشارات الهلال الأحمر لمنع استهدافها.

إضافةً إلى ذلك، يقوم الفرع بالإشراف على عمليات نقل المرضى ذوي الحالات الخطرة من مناطق المعارضة لتتم معالجتهم في مشافي مدينة حلب. وغالباً ما يبدي النظام تساهلاً في مثل هذه الحالات، خصوصاً عندما يكون المرضى من النساء وكبار السنّ. ويحاول متطوّعو الفرع متابعة الحالات المرضية وتقديم جميع أشكال العون الماديّ والمعنويّ بمشفيَي الجامعة والرزاي الحكوميَّين، أو بمشفى الهلال الأحمر، حتى تتمّ معالجة المرضى».

## غيابٌ في مناطق داعش

لم يتمكن الهلال الأحمر، رغم جهوده الحثيثة والضغوط المستمرّة من مكتب الأمم المتحدة بدمشق، من فتح بوابات اتصالٍ مع مناطق سيطرة داعش، الأمر الذي حرم عشرات الآلاف من المدنيين بريف حلب الشرقيّ وريف الحسكة ودير الزور والرقة من المساعدات. ويرجع مقرّبون من المنظمة السبب إلى أن تنظيم داعش أصدر، منذ عدّة شهور، قراراً يوقف التعامل مع أيّ منظمةٍ أجنبيةٍ أو سورية، متهماً إياها بالعمل لصالح جهاتٍ غربية. فيما يقول الناشط أحمد الديري لمجلة صوَر: «يعود رفض التنظيم التعامل مع هذه المنظمات إلى سببين رئيسيين، أولهما خوفه من أيّ خروقاتٍ أمنيةٍ لصفوفه عن طريق قوافل الإغاثة، بعد انتشار حالة الخوف والذعر لدى التنظيم نتيجة ضربات التحالف الدولي لمقرّاته، وثانيها رغبته في التضييق على حياة الناس، وإجبارهم على العمل والتطوّع معه تحت ضغط الفقر وقلة المساعدات الإنسانية التي تدخل هذه المناطق».

متطوّعو الهلال الأحمر لـ«صوَر»:

# لن تثنينا المخاطر عن القيام بواجبنا الإنسانيّ

التقت «صوَر» عدداً من المتطوّعين في الهلال الأحمر السوريّ لتسجيل شهاداتهم عن واقع العمل الإنسانيّ في البلاد، والتجارب التي خاضوها أثناء عملهم. وفيما يلي تنشر المجلة بعض هذه الشهادات:

**عبد الجليل الشققي (مـدرّب دعم نفسيّ - فرع حـماة):** «لم تستطع الشارةً الدولية للهلال الأحمر حمايتي كعاملٍ إنسانيٍّ في المنظمة، فقرّرت الخروج من سوريا. الحياد في العمل الإنسانيّ مطلوبٌ وشرطٌ للعمل الجادّ، لكن الحياد على الصعيد الوطنيّ أعتبره خيانة، وخصوصاً أنني من مدينة حماة التي ارتكب النظام فيها مجازر يندى لها جبين الإنسانية في ثمانينات القرن الماضي. لم أترك العمل الإنسانيّ ولم أتخلّ عنه؛ عملت مع الهلال الأحمر القطريّ كمنسّق لبرامج الدعم النفسيّ بمخيّم الزعتري بالأردن، وما زلت أؤمن بمبادئ المنظمة منذ انتسابي إليها عام ١٩٩٨. شاركت في تدريب العديد من الفرق التطوّعية التي تعمل في مناطق سيطرة المعارضة وفي دول اللجوء في الأردن وتركيا. علينا دعم المتطوّعين المستمرّين في العمل داخل سوريا مهما كانت التجاذبات السياسية، لأنهم قيمةٌ إنسانيةٌ مضافةٌ إلى المجتمع السوريّ».

عمرو يكن

**عمر يكن (مدرّب إسعافٍ أوليٍّ وقائدٌ ميدانيٌّ - فرع حلب):** «لم تعد الظروف الأمنية مواتيةً للاستمرار في مناطق النظام بحلب، بسبب استدعاء الأجهزة الأمنية لي، إضافةً إلى صدور قرارٍ بإيقاف عمل فرق الإسعاف التي كنت مسؤولاً عنها. لم يعد هناك ما أستطيع تقديمه، فقرّرت السفر. لم أتخلّ عن الهلال الأحمر ومبادئه، وما زلت أدعـم المتطوّعين بكلّ طاقتي. أواصل عملي في جمعيةٍ إنسانيةٍ قمنا بتأسيسها عام ٢٠٠٨ على نفس المبادئ التي تربيت عليها في الهلال الأحمر الذي انتسبت إليه منذ عام ١٩٩٩».

عبد الجليل الشققي

**طارق قلعة جي (قائدٌ ميدانيٌّ بفرق التدخل):** «أفتخر بعملي مع الهلال الأحمر السوريّ. عملت مع متطوّعين أقلّ ما يقال عنهم إنهم أبطال. كان خروجي بسبب اعتقالي لثلاث مرّاتٍ من قبل الأجهزة الأمنية. ما زلت مصرّاً على أهداف المنظمة السبعة، وأواصل عملي مع منظمةٍ إنسانيةٍ معنيةٍ بالشأن الإنسانيّ في سوريا، في مجالٍ مراقبةً وتقييم الأعمال الإنسانية».

# د.أسامة قاضي: الاقتصاد السوريّ دخل غرفة الإنعاش.. والليرة السورية في حالة غيبوبة تعيش على «منفسة» البنك المركزيّ و«الصدمات الكهربائية»

## مجلة صوَر تحاور الدكتور قاضي ليضعنا في صورة بانورامية للاقتصاد السوريّ بعد خمس سنواتٍ من الحرب، ورؤيته الاستشرافية

أكاديميٌّ مستقلٌّ لم ينتسب إلى أيّ حزبٍ سياسيّ. مشرفٌ على الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة في أكثر من ١٠ قطاعاتٍ اقتصاديةٍ حيوية. أسهم عام ٢٠٠٧ في الدراسة الاستشرافية مع البرنامج الإنمائيّ للأمم المتحدة، وتنبأ وقتذاك بأن سوريا عام ٢٠٢٥ ستكون مثل مصر عام ٢٠٠٥ بكلّ مؤشرات الفقر والفوارق الطبقية الهائلة بين الغنى والفقر وانتشار الجريمة والفساد وتعطل عجلة التنمية الاقتصادية. معروفٌ برؤيته الاقتصادية الليبرالية الممزوجة بدورٍ للحكومات في حماية الطبقات الأقلّ حظاً. ترأس كلّ الوفود الرسمية في المؤتمرات الاقتصادية الخاصّة بالحراك السوريّ في برلين وأبو ظبي ودبي. وهو رئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا، والتي تعدّ الشريك الاقتصاديّ الوحيد مع مجموعة أصدقاء الشعب السوريّ المعنيّ بإعادة إعمار سوريا، بقيادة دولة الإمارات العربية الشقيقة وألمانيا.

حاورته: رنيم سالم

**خلقت الحرب نماذج اقتصاديةً جديدة؛ كيف تقرأ النموذج الاقتصاديّ السوريّ في ظلّ الحرب؟**

في ظلّ الحروب التي تخوضها الدول ضد عدوٍّ خارجيٍّ تصبح الإدارة الاقتصادية أكثر مركزيةً، وتقوم الحكومة بتوجيه معظم مواردها الاقتصادية والبشرية إلى دعم آلة الحرب العسكرية من أجل تحقيق انتصارٍ وطنيّ، وعندها يصحّ أن يسمّى ذلك النموذج بـ«اقتصاد الحرب». لكن في واقع الأزمة السورية فإن الموارد توجّهت لمحاربة الشعب وتدمير موارد الوطن نفسه، واتبع النظام السوريّ سياسة الأرض المحروقة، وتبع ذلك فقدانه السيطرة على كثيرٍ من الأراضي السورية. إن هذا النموذج التدميريّ الذاتيّ من قبل الحكومة دفع إلى تفكك الاقتصاد السوريّ وخروجه عن نطاق أيّ سيطرةٍ للإدارة المركزية، بحيث بات معظم الوزراء بمثابة وزراء بلا حقيبة. فماذا يفعل وزير النفط أمام خروج أكثر من ٩٥٪ من حقول النفط خارج سيطرته؟ أو ما الذي يقوم به وزير المالية والاقتصاد من مهامٍّ أمام خروج كل المعابر، اللهم إلا معبرٍ واحد، وخروج أكثر من ثلثي سوريا من سيطرة الحكومة المركزية وعدم إمكانية جباية أيّ رسومٍ أو ضرائب منهم؟

واقع الأمر أن النموذج السوريّ بات فريداً في سمته التفكيكية اللامركزية الاقتصادية والإداريــة، إذ انتقل من واقـع «الاقتصاد الــسـوريّ» إلى واقـع «اقتصاد النواحي السورية»، وهو أخطر النماذج. ما سيجعل مهمة أيّ حكومةٍ انتقاليةٍ قادمة، في ظلّ أيّ حلٍّ سياسيٍّ أو غير سياسيّ، غايةً في الصعوبة، فقد باتت معظم النواحي والمناطق السورية بمثابة جزرٍ منفصلةٍ غير مرتبطةٍ عضوياً بأيّ إدارةٍ مركزية. وقد قمنا في مجموعة عمل اقتصاد سوريا بعشر دراساتٍ حول المشهد الاقتصاديّ السوريّ من أجل فهم طبيعة الإدارة اللامركزية الحالية في أكثر من ناحيةٍ ومنطقة، من مثل إعـزاز وسلقين وأرمناز والطبقة وغيرها.

**كيف تقيّم تجربة المجالس المحلية في ظلّ الحرب؟**

أعتقد أن تجربة المجالس المحلية المنتخبة في المناطق خـارج سيطرة النظام نقطةٌ مضيئةٌ في الحراك السوريّ. ورغم أن البعض أراد تشويهها من خلال فرض ممثلين لهم في مؤسّسات المعارضة مـن خـارج تلك المجالس، إلا أن هذا لا يمسّ بأصل التجربة الوطنية الرائدة في تشكيل المجالس بأكثر ما يمكن توافره من أجواء الحريات وآليات الديمقراطية ضمن صعوبة الظرف القاسي. وقد تشرّفت بـالإشراف على أوّل انتخاباتٍ ديمقراطيةٍ لمجلس مدينة حلب في آذار/مارس ٢٠١٣ في غازي عنتاب. وكانت حدثاً مدنياً بامتياز. وحضرت حتى الفصائل العسكرية الموجودة وقبلت بالأنظمة الداخلية الخاصّة بالانتخابات وتعهدت بمساعدة تلك المجالس.

**استخدمت فئات الصراع في سوريا «لقمة العيش» لمحاصرة بعضها وفرض شروطها؛ ما تأثير هذا النوع من الحرب على انحراف مـسـارات المعيشة وتـدهـورهـا وتشويه الاقتصاد؟**

للأسف، تـدوس قسوة الحرب كـلّ القيم الإنسانية الأصيلة. قـام النظام بحصار السكان، ابتداءً من منع الحليب عن أطفال درعا عام ٢٠١١ في بداية الحراك السلميّ إلى حصار المناطق في ريف دمشق كوسيلةٍ لتجويع الشعب الذي طالب بحريته. ورغم أن بعض الثوّار فرضوا حصاراً على مدنٍ مثل نبّل والزهراء، كنوعٍ من التعامل بالمثل، من أجل فكّ الحصار عن أهلنا في محافظة ريف دمشق وغيرها، إلا أن أهلها لم يموتوا من الجوع كما هو حال سكان المعضّمية وداريا والغوطة ومخيّم اليرموك... هذا الفعل اللاإنسانيّ الذي انتهجه النظام، وقابله بعض الثوّار بممارساتٍ مماثلةٍ بدرجةٍ أقلّ، شوّه ما تبقى من اقتصادٍ سوريٍّ مدمّر، وأمعن في زيادة معاناة السوريين الذين مات بعضهم من الجوع في المناطق التي حاصرها النظام، الأمر الذي لم يحدث منذ قرونٍ في تاريخ بلاد الشام.

**انخفضت قيمة العملة السورية في عام ٢٠١٥، وخسرت نحو ٨٢٪ من قيمتها رغم ضخّ البنك المركزي ملايين الدولارات عقب كـلّ جلسة تدخل؛ ما السبب وراء هذا الانخفاض المتتالي في سعر الصرف؟**

سعر أيّ عملةٍ تحدّده قيمة السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ذلك البلد، وليس الغطاء الذهبيّ للعملة كما يظن البعض. ودور كمية الاحتياطيّ، من عملاتٍ صعبةٍ أو ذهبٍ، هو زيادة ملاءة الدولة الائتمانية لو أرادت الاقـتراض لتنمية اقتصادها، وجعلها أكثر مقاومةً لضغوطٍ اقتصاديةٍ مفاجئة كهبوط أسعار النفط من ١١٠ دولاراتٍ إلى ٣٧ دولاراً، الأمر الذي يحدث الآن.

مشكلة سوريا أن شللاً جزئياً أو كلياً أصاب، بشكلٍ متفاوت، كلّ القطاعات الاقتصادية على المستوى الوطنيّ. فقد خرجت السلة الغذائية من يد الحكومة المركزية، وكذلك خرجت تقريباً كلّ ثـروات البلاد النفطية والغازية، وتقريباً كلّ معابرها التي تدرّ دخلاً لا يستهان به، وتضبط به مستورداتها وصادراتها. دخل الاقتصاد السوريّ في حالةٍ

تفكيكيةٍ فوضويةٍ عبثية، فانتهى به الأمر إلى العودة إلى اقتصادٍ النواحي والمناطق، وحتى إلى مرحلة الاقتصاد العائليّ البدائيّ، بهدف أن يبقى الناس على قيد الحياة.

فإذا أخذنا في الاعتبار الصورة التراجيدية البائسة التي ذكرتُ آنفاً يبقى معها كلّ جهدٍ لدعم الليرة جهداً مهمته مساعدة الاقتصادٍ السوريّ الذي دخل غرفة الإنعاش، وصارت الليرة في حالة غيبوبةٍ تعيش على «منفسة» البنك المركزيّ وعلى «الصدمات الكهربائية» عن طريق ضخّ ملايين الدولارات في كلّ مرّةٍ لمجموعةٍ من الصرّافين، غالبيتهم محسوبونٌ على أشخاصٍ مقرّبين من النظام، كي يحققوا أعلى فائدةٍ حتى في هذا الظرف القاسي، ليحوّلوا مليارات الليرات -من شركات الخليويّ مثلاً- إلى عملةٍ صعبةٍ يمكن تهريبها وتخزينها. ثم يقوم المصرف المركزيّ بتعويم العملة لفترةٍ بسيطة، ويُلزم الصرّافين ببيعها بسعرٍ ثابتٍ، ويُلقى القبض على بعض الصرّافين ويوضعون في السجون لعدم التزامهم بهذا السعر. ثم يعود حاكم المصرف المركزيّ ليضخ كميةً جديدة، متجاهلاً أن اقتصاداً انخفض إنتاجه النفطيّ من ٣٤٠ ألف برميلٍ إلى ٩٠٠٠ برميل، ومعدّلات نموّه سالبة، وانخفضت كمية إنتاجه من السلع والخدمات إلى أقلّ من الربع؛ لا يمكن أن تقوم له قائمة، وأن أصل مشكلة انخفاض العملة واستمرارها هو وجود هذا النظام، وأيّ مسكناتٍ وعلاجاتٍ ستكون مؤقتةً وغير مجدية.

**كيف ترى تأثير المهاجرين على سعر الصرف؟ هل يمكن اتهامهم بهذا التدهور الذي طرأ على الليرة السورية؟**

حاول النظام كعادته تعليق أخطائه على مشجب الشعب المسكين، فاتهم بعض مسؤولي النظام المهاجرين بالتسبّب في انخفاض العملة، متناسياً أن سياسة الأرض المحروقة والتجويع هي التي هجّرت أكثر من ١٥ مليوناً في الداخل والخارج. لا يعتقد النظام أن براميل المتفجرات، وصواريخه الفراغية، وأسلحته الكيميائية، وقتل عشرات الألوف من البشر في أقبية التعذيب؛ هي السبب الرئيسيّ في وجود ملايين اللاجئين في الأردن ولبنان وتركيا، وكأن هؤلاء خرجوا سياحة! بل لمّح إلى اتهامهم بالإرهاب والخيانة الوطنية! وهذا إنكار المسبّب الرئيسيّ في تدهور سعر الليرة وخروج التجار والصناعيين إلى مناطق أكثر أمناً.

يذكّرني منطق النظام السوريّ المريض في لوم الشعب دائماً بدراسة أجريتها لصالح وزارة المواصلات عام ٢٠٠٥ عن سلامة الطرق في سوريا، لأن اللوم كان يعزو أيّ حادث سيرٍ إلى «سرعة السائق»! بمعنى أن المشكلة هي المواطن المسكين وليس الحكومة. فلما أجرينا دراسةً على أفضل طريقٍ في سوريا عام ٢٠٠٥، وهو أوتستراد حلب-دمشق «مفخرة أوتستراداتٍ سوريا»، وجدنا فيه أكثر من أربعين خطأً قاتلاً. وطبعاً لم نجرِ البحث على طريق حلب-الرقة الذي كان السائقون آنئذٍ يسمّونه طريق الموت! ولا على طلوع التنايا!... قدّمنا الدراسة للوزارة وللمعنيين فبقيت حبيسة الأدراج واستمرّت الحوادث الطرقية. قارب عدد حوادث السير في سوريا رقماً مذهلاً، إذ وصل بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠، حسب الأرقام الرسمية، إلى أكثر من ١٤٢ ألف حادث. ترى هل كلها سببها سرعة السائق؟ توفي في تلك الحوادث المرعبة أكثر من ١٢٥٠٠ سوريٍّ على الطرقات، وجرح أكثر من ٧٥٥٠٠ (هذا قبل الثورة!!)... كتبت مقالةً في عام ٢٠٠٥ بهذا الخصوص، وتساءلت حينها ترى ألا يستحق هذا الكمّ الهائل من الوفيات والجرحى إعادة النظر في السلامة الطرقية بشكلٍ حقيقيٍّ بعيداً عن الفساد والإهمال ولوم المواطن؟ إن هذا العدد من الوفيات والجرحى أكثر من عدد شهداء وجرحى السوريين في كلّ المعارك التي خاضتها سوريا، ثم قلت: «ليتنا نصلح الطرقات ونذّخر شعبنا الذي يموت على الطرقات... من أجل تحرير الجولان!».

**في حال أردنا المفاضلة بين مناطق النظام والمعارضة والإدارة الذاتية وداعش؛ أيٌّ هي التجارب الاقتصادية الأفضل ضمن هذه المناطق خلال سني الحرب؟**

كانت المجالس المحلية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام -قبل البدء بحملة رمي البراميل الهمجية- من أنجح التجارب نسبياً ضمن الظروف القاسية وضعف الدعم. فقد كان السوريون من المناطق التي تحت سيطرة النظام يذهبون ليتسوّقوا في المناطق الخارجة عن سيطرته، لتوافر السلع ولرخصها. ولكن رُميت عشرات الألوف من البراميل كي لا تكون هناك حاضنةٌ اجتماعيةٌ لتجربة التحرّر من ربقة النظام، بينما لم تُرمَ أيّ براميل فوق مناطق داعش، ضمن اتفاقية سُرّبت فيما بعد بين التنظيم والنظام يتمّ بموجبها تأمين ما يحتاجه الأخير من قمح ونفطٍ وسواهما من مناطق التنظيم مقابلَ عدم رميه ببراميل متفجّرة. بل لا زال النظام يدفع رواتب موظفي تلك المناطق (الباب ومنبج مثالاً) حتى للمدرّسين الذين يقومون بالتدريس في مدارس غيّر داعش مناهجها، وذلك بقصد خلق حاضنةٍ اجتماعيةٍ للتنظيم، لإخافة العالم من وجود الإرهاب في سوريا لمظنّة أن البديل هو النظام. على كلٍّ هناك حياةٌ ونشاطٌ اقتصاديٌّ محليٌّ مقبولٌ ضمن





ظرف الحرب. وقد أشرنا في تقاريرنا المعنونة «المشهد الاقتصاديّ» إلى الوضع الاقتصاديّ والإداريّ في مناطق كثيرة في سوريا، تدل على عظمة الشعب السوريّ الأسطوريّ الذي ينتج ويبدع ليثبت مهنيته وعشقه للإنتاج.

**ألا تعتقد أن نظام الأسـد ومؤسّساته الاقتصادية صمدت فعلاً بفعل الدعم الإيرانيّ الـروسيّ عبر الخطوط الائتمانية والضخّ المباشر في بنوك المـصرف المركزيّ؟ وكيف ستسدّد سوريا فاتورة دينها لهاتين الدولتين؟**

صمدت مؤسّسات النظام السوريّ فعلاً بفضل الدعم الكبير لحلفائه. ولكن ما فعلته هو إطالة عمر النظام، ولن تستطيع أن تحول دون انهيار الاقتصاد السوريّ، بدليل انهيار العملة من ٥٠ ليرةً إلى ٤٠٠ ليرةٍ للدولار الأمريكيّ، وخروج ثلثي سوريا خارج سيطرة النظام، وشلل الاقتصاد. وإن ما يرتّبه النظام من ديونٍ رسمية سيوجد إشكاليةً قانونيةً في وجه الحكومة الانتقالية رغم إنكار الديون التي وضعها النظام السوريّ على كاهل الشعب منذ آذار/مارس ٢٠١١. لكن هذا، على الأغلب، سيُحلّ بطريقةٍ سياسيةٍ ودبلوماسيةٍ بعد انقضاء هذه المرحلة الحرجة من تاريخ سوريا.

**قدّرت آخر دراسة بحثية خسائر الاقتصاد الـسوريّ بـ٢٥٠ مليار دولار، واعتبرت التجارة هي القطاع الأكثر تضرّراً من الحرب؛ ما تقديراتكم في مجموعة اقتصاد سوريا لخسائر الاقتصاد؟ وأيٌّ هي القطاعات الأكثر تضرّراً؟**

الحقيقة إن أرقام الخسائر تتجاوز الـ٢٠٠ مليار دولار. نحن أمام اقتصادٍ أصابه الشلل منذ أكثر من أربع سنين. فقد خرجت كلّ حقول النفط خارج سيطرة النظام ووزارة النفط السورية، وانخفض إنتاجه من ٣٤٠ ألف برميلٍ يومياً إلى ٩٠٠٠ برميل، وخرجت المحافظات الشمالية الشرقية خارج حدود سيطرة النظام فخرجت معها السلة الغذائية، بمعنى القمح والشعير. وإذا أضفنا خروج معظم ريفي حلب وإدلب فهذا يعني كذلك خـروج محاصيل القمح والقطن والشعير والزيتون وغيرها خارج سيطرة وزارة الزراعة التابعة للنظام، وخسارة المالية كلّ الدخل التي كان يمكن أن تدرّه الزراعة على الخزينة. لقد قام النظام برمي ألوف البراميل المتفجرة والصواريخ والقنابل بكلّ أنواعها بحيث تمّ تدمير عـشرات ألـوف المباني والمـدارس والمساجد والمشافي والمصانع وغيرها، إضافةً إلى تدمير الطرق والجسور والبنية التحتية لأكثر من ثماني محافظاتٍ مع أريافها. والآن، مع القصف الروسيّ الوحشيّ على المدنيين، أعتقد أن الخسائر تجاوزت الـ٤٠٠ مليار دولار.

> **سياسة الأرض المحروقة وفقدان السيطرة على كثير من الأراضي السورية من قبل الحكومة دفع إلى تفكك الاقتصاد السوري وخروجه عن نطاق أي سيطرة للإدارة المركزية**

**حدثنا أخـيراً عن سيناريوهات الاقتصاد السوريّ في الفترة المقبلة، وهل يمكن أن تكون تجربة الاقتصاد الفيدراليّ مجديةً في هذا الصدد؟**

لقد نشرنا في مجموعة عمل اقتصاد سوريا الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة عبر ١٤ أربعة عشر تقريراً اقتصادياً في أهمّ القطاعات الاقتصادية (الإسكان، الكهرباء، المياه، النفط، القطاع الصناعيّ، التشريعات الاقتصادية والمالية، القطاع العام، المواصلات....) عن رؤية ما يجب أن تقوم به الحكومة الانتقالية فور بدء المرحلة الانتقالية عبر ثلاث خطط (إسعافيةٍ في الأشهر الستة الأولى، ومتوسطةٍ في أول سنتين، وطويلة الأمد في خمس سنين).

أمام أيّ حكومةٍ انتقاليةٍ بعد الأسد مهامٌّ جسامٌ أرجو أن تتاح لها الإمكانيات المادية الدولية اللازمة، فضلاً عن ضرورة تضافر جهود رجال الأعـمال السوريين، ووقـوف الشعب السوريّ وراءها ومساندتها والصبر عليها، بسبب شدة عظم الكارثة التي حلت بسوريا والمهام الثقيلة على عاتق الحكومة.

أما فكرة اللامركزية الإداريـة فهي فكرةٌ مقبولةٌ من معظم السوريين، وقد ذُكرت في أكـثر مـن مـكانٍ في وثـائـق الكثير من مراكز الدراسات (من مثل: خطة التحول الديمقراطي عن المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية) وكذلك تبنتها الكثير من جهات المعارضة السياسية. ولا تعني بالضرورة فيدراليةً، وبالطبع لا علاقة لها بأيّ أوهامٍ انفصاليةٍ مرفوضة، لكنها تتيح لأهل كلّ محافظةٍ اختيار مرشحهم كرئيسٍ للبلدية أو كمحافظ، وتتيح توزيعاً حقيقياً للثروة الوطنية، وتقدّم بوضوح حاجات تلك المحافظة وتظهر طاقاتها الكامنة. وأعتقد أنها ستكون تجربةً فيها الكثير من عوامل النجاح التي تُشجّع على تبنيها. والحقيقة إن أهمّ ما يجب التأكيد عليه هو ضرورة تمسك الشعب السوريّ بتشكيل حكومةٍ وطنيةٍ مهنيةٍ من التكنوقراط بعيداً عن أيّ محاصصاتٍ كريهةٍ من أيّ نوع.

# في استخدام «الإسلام» كأيديولوجيا تسلّطية

طارق عزيزة

خلال سنوات خمس على بدء ما شاعت تسميته «الربيع العربيّ»، كان لافتاً الصعود المطّرد لقوى وتيارات «الإسلام السياسي» عموماً، ولامتداداتها أو سلالاتها وانشقاقاتها من النسخ الجهادية الأكثر تطرّفاً على نحوٍ خاصّ. وقد أدّت هذه التيارات، في الغالب، أدواراً خطيرةً كثيراً ما أثّرت سلباً في مجريات الانتفاضات والثورات العربية، وتالياً في الاتّجاهات واحتمالات التغيير الذي شهدته وتشهده بلدان «الربيع العربيّ». ولعلّ من الواجب ومما تقتضيه الأمانة التاريخية تأكيد القول بأنّ هذه التيارات قد ساهمت فعلاً، وبقوّة، في تعطيل ممكنات التحوّل الديمقراطيّ المحتمل وحرف مساراته. ذلك الحلم الذي نشدته الشعوب العربية لحظة انتفاضها في وجه حكامها المستبدين. إذ إنّ خطاب وسلوك تلك الجماعات كان، بصورٍ ومستوياتٍ مختلفة، من بين أبرز العوامل التي ساعدت في إطالة عمر هذا النظام المستبدّ أو إعادة إنتاج ذاك، والأهمّ من ذلك عملها على إنشاء نماذج لاستبدادها الخاصّ، المقدّس، حين أتيحت لها ظروف «التمكين».

من خلال تتبّع كيفيّة تطوّر هذه الظاهرة، ثمّة ما يدفع إلى الاعتقاد بأنّ جماعات "الإسلام السياسيّ" والحركات السلفية الجهادية لم تتبوّأ مكانتها الفاعلة في المشهد السياسيّ العربيّ العام، ولم تحقق كلّ ما حقّقته من بروزٍ وسيطرة، بهمّة كوادرها وأعضائها المنضوين بشكلٍ رسميٍّ داخل أطرها التنظيمية فقط، ولا هي فعلت ذلك بمحض قوّة السلاح و"البطولات" في حالة الجهاديين العمليين؛ وإنما بفضل تمكّنها من الاستحواذ على مشاعر وأفكار (وأصواتٍ انتخابيةٍ في حالاتٍ معينة) فئاتٍ واسعةٍ من "الجمهور المؤمن". وقد حصل ذلك من خلال تصوير نفسها بوصفها الأمينة على "الدين/ الإسلام"، ومن ثمّ الحريصة على مصالح أتباع هذا الدين من أنصارها المؤمنين. وهي لا تكفّ عن غرس هذه الصورة في أذهان جمهورها، عبر اشتغال آلتها الدعائية الدؤوب على تقديم مشاريعها وبرامجها بوصفها التجسيد الحقيقيّ "للدين القويم".

ولتعزيز "الشرعية الدينية" المفترضة تفرط تلك الجماعات في الشكليات والمظاهر (الحجاب، النقاب، لباس المرأة والرجل... إلخ)، وتحرص على إقامة "الحدود" كلّما أتيح لها ذلك، تأكيداً على سلطتها وقوتها و"التزامها". هذا الأمر كثيراً ما يكون، في جانبٍ منه، وسيلةً تُستخدم للتغطية على قصور مشروعها وأطروحاتها الأيديولوجية عن الاستجابة للتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعجزها عن تلبية الاحتياجات المتصلة بالحياة اليومية لعموم السكان الخاضعين لسيطرتها، سواءً أُخضعوا لها كُرهاً أو لأنهم أولوها ثقتهم، توهّماً منهم أنّ هذه الجماعات تحمل لهم الخلاص، عبر الشعار السحريّ "الإسلام هو الحلّ" بصياغاته المختلفة.

يكتمل المشهد بإضفاء الجماعات الإسلامية صبغةً دينيةً على كلّ ما تقوم به، حتى في خطابها وسلوكها السياسيين. فمن خلال "الشرعية الدينية" التي تسبغها على قادتها وعناصرها وجلّ ما يصدر عنهم، تزعم هذه الجماعات أنها الوريث الأمين للنبيّ وأصحابه الأوائل، بل تكاد تعُدّ نفسها امتداداً لمشروع النبيّ وخلفائه الراشدين. ومهما ارتكبت من أخطاء، أو دفعتها "البراغماتية" إلى اتّخاذ مواقف متناقضة في سلوكها أو تحالفاتها، فإنّ السند الفقهيّ والحجّة الشرعية حاضران دوماً للتبرير والتفسير ومباركة الفعل. ويجري تجميل المواقف وزخرفتها بما يدعمها من أحاديث نبوية وآياتٍ قرآنيةٍ وشذراتٍ من سيَر "السلف الصالح"، ليغدو أيّ انتقادٍ أو هجوم تتعرّض له الجماعة، أو أحد قادتها، إنما يستهدف "الإسلام" نفسه؛ أليست "الجماعة" ورجالاتها حرّاس الدين/ الإسلام وتجسيده الأنقى؟! بالتالي، يبقى سيف "الشريعة"، أساسُ "الشرعيّة" المزعومة، حاضراً لتسوية القضايا الخلافية التي قد تنشأ مع الخصوم، حتى من "أخوة المنهج". والذريعة الأكثر استعمالاً في إسكات المعارضين وقمعهم هي "درء الفتنة".

في الحالة السورية، وبالتزامن مع طغيان العسكرة و"الطابع الإسلاميّ" على الحراك الثوريّ، تغلغل "الإسلام السياسيّ"، ومثله الحركات السلفية الجهادية، تدريجيّاً في المجتمعات المحلية (ولاحقاً في تجمعات اللاجئين السوريين في دول الجوار). ومما ساهم في تمهيد الطريق لهم ضعف المعارضة "الديمقراطية" التقليدية وتشرذمها. أكثر من ذلك، تعزّز





حضورهم في أجواء سيطرة المشاعر الدينية، التي انتعشت بقوّةٍ لدى الجمهور المنتفض في ظلّ الحضور الكثيف للموت، وتخلّي "العالم" عن السوريين في محنتهم. يُضاف إلى ذلك تصاعد خطاب الاستقطاب الطائفيّ الحادّ، من قبل النظام وأعوانه كما من قطّاعاتٍ هامّةٍ في أوساط المعارضة السورية، ورواج تحليلاتٍ ومقولاتٍ بائسةٍ سارعت إلى وضع ما يجري في سوريا ضمن سياق "الصراع السنّيّ-الشيعيّ" في المنطقة، (وهو الغطاء الأيديولوجيّ للتنافس الإقليميّ: الإيرانيّ–السعوديّ، والإيرانيّ–التركيّ أيضاً)، وفي هذا خدمةٌ مجانيةٌ للنظام نجح في الاستفادة منها إلى أقصى درجة، لما فيها من تعميةٍ على الجذر الرئيسيّ للتناقض، بأبعاده السياسية والاقتصادية، بين عامة السوريين وبين النظام الاستبداديّ المافيويّ.

مع مرور الوقت نجح "المجاهدون"، على اختلاف تشكيلاتهم ومسمّياتهم، في بسط سلطتهم على مساحاتٍ شاسعةٍ من المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، متّكئين على دورهم الفاعل في العمل العسكريّ ضدّه. كما عمل هؤلاء بادئ الأمر، مستفيدين من قدراتهم المالية والتنظيمية الهائلة، على استمالة السكان من خلال تأمين بعض المواد التموينية الأساسية في عددٍ من المناطق المنكوبة بسبب القصف الممنهج لها من قبل قوّات النظام. فكان من المنطقيّ في هكذا ظروفٍ أن تلقى "جبهة النصرة"، مثلاً، (وهي الفرع الرسميّ لتنظيم القاعدة في سوريا كما هو معروف) احتضاناً شعبيّاً في بعض المناطق التي ظهرت فيها، ثم لتغدو شريكاً أساسياً في "الهيئات الشرعية" والمجالس المحلية وسواها، ومثلها جماعاتٌ مشابهةٌ في أماكن أخرى.

على أنّ الوقت لم يطل حتى كشفت تلك الجماعات عن مشروعها التسلطي، من خلال إقصاء الشركاء والسعي إلى الاستئثار بالسلطة، وفرض نموذجها الدينيّ المتشدّد على السكان، واستخدام القوّة لإخضاع المخالفين أو المعترضين، بدءاً من الخطف والاعتقال وانتهاءً بالتصفية الجسدية والاغتيال. دفعت هذه التطوّرات السكّان، في أحيانٍ كثيرة، إلى الخروج والتظاهر ضدّ "السلطة الجديدة"، وهو ما جرى في أرياف إدلب ودمشق وبعض أحياء حلب.

إن موضوع فكّ التشابك بين المجال السياسيّ، كحقلٍ عمليٍّ ومعرفيٍّ بشريّ، وبين الجانب الدينيّ والروحيّ للفرد، وتأكيد استقلال كلٍّ منهما عن الآخر ليس ترفاً فكرياً، ولا هو مسألة تحتمل التأجيل. وإنّ ما تقدّم عرضه يظهر الحاجة الماسّة إلى الكشف، بطريقةٍ علميةٍ منهجية، عن حقيقة توظيف هذه التيارات للدين، وكيفية قيامها بتحويله من تجربة إيمانية، أخلاقية، روحانية، شخصية إلى أيديولوجيا شموليةٍ سلطويةٍ يجري تكييفها وفق ما تقتضي مصلحة "الجماعة" أو التنظيم المعنيّ. يجب فضح زيف الارتباط الذي تصطنعه هذه الحركات والتنظيمات بينها وبين الدينيّ/المقدّس، وتعرية تلاعبها بعواطف الناس الدينية لكسب الأنصار، وإضفاء "شرعيةٍ مقدّسة" على مشاريعها التسلطية تحت ستارٍ دينيّ.

لم يعد مقبولاً السكوت عن المستبدّين الجدد بذريعة أنّهم "جزءٌ من الثورة" أو لأنّهم يقاتلون النظام، ولا ينفع إرجاء هذه المسائل إلى حين إسقاطه. لقد أسقط هؤلاء مشروع الثورة قبل أن يُسقطوا النظام، وما هم إلا نموذجٌ صارخٌ للثورة المضادّة التي تتناقض شكلاً ومضموناً مع ثورة السوريين في وجه الاستبداد. لقد استغلّوا انتصارهم العسكريّ على قوّات النظام وحاجة السكان إليهم في مناطق سيطرتهم، وتعاملوا مع الأمر وكأنّه "تفويضٌ" يخوّلهم فرض ما يشاؤون.

وإذا كانت إحدى أشهر وصفات الاستبداد: استعانة السلطة بالدين، فإن تطبيقها الأبلغ والأكثف في استبداده هو حين تجتمع السلطة والدين وتندمجان في قبضة "الجماعة" الحاكمة. هذا ما فعله آيات الله في إيران الخمينية، وهو بالضبط ما يعمل عليه اليوم أعداء إيران المفترضون من "المجاهدين" السنّة!

# هل من حلٍّ سياسيٍّ للمسألة السورية؟

جاد الكريم الجباعي

السؤال المطروح أعلاه لا يسأل عن الحلّ، الذي لا بدّ أن يكون، غداً أو بعد غد، في هذه السنة الجديدة (٢٠١٦) أو في السنوات التالية؛ بل يسأل عن طبيعة الحلّ، التي لا يمكن أن تختلف عن طبيعة "السياسة"/ "السياسات"، التي تنتجه، ولا عن طبيعة القوى التي تمارسها، وفقاً لإستراتيجياتها المختلفة والمتخالفة.

قلما يتوقف أحدٌ عند مفهوم الحلّ ودلالاته السياقية، ومنها أنه عكس الربط، أو ضدّ الربط، وعكس العقد، أو ضدّ العقد. بهاتين الدلالتين اللغويتين قد لا يُراد لسوريا ربطٌ وعقد، بل حلّ، مجرّد حلٍّ (سياسيٍّ)، حلّ ما تبقى مما كان مربوطاً ومعقوداً، حلّ جميع الروابط والعقود، وتحللٌ من جميع الالتزامات القانونية والمسؤوليات الأخلاقية، والحيلولة دون أيّ ربطٍ وعقد، سوى ربط القوى المحلية وارتباطها بقوىً خارجية وانعقاد الرهان عليها. ومع ذلك، يوصف "الحلّ" بأنه "حلٌّ سياسيٌّ". السؤال المطروح، إذاً، هو سؤال السياسة، قبل سؤال الحلّ.

يفهم عامة السوريين من الحلّ السياسيّ اليوم أنه حلٌّ غير عسكريّ، فلو أن الحلّ العسكريّ سهلٌ ويسيرٌ وفي متناول أحد الأطراف لما احتاج الأمر إلى حلٍّ "سياسيّ". في هذا الفهم الشعبيّ شيءٌ صائبٌ جداً وعميقٌ جداً هو تنافي العسكريّ والسياسيّ وتناقضهما، خلافاً لما يؤثر عن كلوزفيتز من أن الحرب امتدادٌ للسياسة بوسائل أخرى، وخلافاً لمقاربة ميشيل فوكو التي تُعدّ السياسة امتداداً للحرب بوسائل أخرى، وإن كانت مقاربة فوكو تصف ما انتهت إليه الحداثة المبتورة والعقلانية الأداتية في الغرب وما أسفرتا عنه من نتائج. وهذا مما يحيل على الجذور الشعبية للفلسفة بوجهٍ عامٍّ والفلسفة المدنية بوجهٍ خاصٍّ، أي على الحكمة.

تعني السياسة، في الوعي الشعبيّ أو وعي العامة، علاوةً على التدبير، إمكان تحقيق الأهداف دون استعمال القوّة، باكتشاف ما هو مشتركٌ بين الأهداف المختلفة؛ وعي العامة متقدّمٌ هنا على وعي الخاصّة أو النخبة، التي لا تعني بالحلّ السياسيّ، اليوم، شيئاً أكثر من تثبيت نتائج الحرب. الحرب ضدُّ السياسة والسياسة نقيض الحرب؛ فقد بزغ فجر المدنية مع نفي الحرب، أو نبذها، إلى خارج المدينة–الدولة، وإلا لما كانت الديمقراطية ممكنة. ولا يزال الأمل معقوداً على شفاء البشرية من أمراضها المزمنة، ونبذ الحرب كلياً، وحلّ مؤسّساتها وتدوير أدواتها، ونقد ثقافتها،





ومحاكمة قادتها وأبطالها في محكمة الضمير الإنسانيّ.

السياسة في العربية تعني التدبير، بحسب العادة ووفقاً للسائد والمألوف. ومنها تدبير شؤون المعاش، وتدبير شؤون الجماعة، أي سَوْسها وسياستها، ومنها "سَوْس الدواب وسياستها"، أي رعايتها وحمايتها وتنميتها، وغير ذلك مما تمتاز به الدواب على البشر في النظم السلطانية والسلطانية المحدثة. فالسلاطين وبطاناتهم لا ينظرون إلى الرعية إلا بصفتها موضوعاً لسلطتهم ومسخَّرةً لهم، كالدواب.

وفي المحكية، التي تقبع في خلفية الوعي السياسيّ العربيّ، السياسة هي التدبير كيفما اتفق، تعبّر عن ذلك كلمة دبِّرها، أي لفِّها أو لفلفها كيفما اتفق، أو مشِّيها، وعباراتٌ من نوع: "دبِّر راسك"، وفلان "مدبِّر حاله (حالو)" أو مدبِّر أموره، وأشباهها، التي تدلّ على الحيلة والاحتيال. والحيلة في العربية ترادف التدبير، أي السياسة، ولذلك يقول السياسيون شيئاً ويفعلون شيئاً آخر، ويدبّرون الأمور كيفما اتفق وفقاً لمصالحهم الخاصّة العمياء. فلا تزال "السياسة" تتكلم بلغة التدبير، لا بلغة المعرفة والعلوم القانونية والسياسية والاجتماعية والإنسانية، ولا بلغة القيم والمبادئ الأخلاقية المتعارف عليها بين أفراد الجماعة الإنسانية.

لا بدّ من التوقف ملياً عند معنى السياسة في اللغة العربية، لأنه يتصل أوثق اتصالٍ وأشدّه بمعنى الرعوية (من الرعي) وتراتبية الرعاة والرعايا في النظم البطركية، والبطركية المحدثة، الموازية لتراتبية السماء والأرض والخاصّة والعامة والسادة والتابعين. الرعيّة في نظر السلاطين والمتسلطين وبطاناتهم موضوعٌ للرعاية، التي لا تختلف عن رعاية الدواب، باستثناء ما تمتاز به الدوابّ على البشر من حماية وتنمية، وحرمانها من تلك الحرّية الطبيعية، التي هي عتبةٌ مشتركةٌ بين الإنسان والحيوان. فلا الحرّية الطبيعة متاحةٌ للرعايا البشرية، ولا الحرّية المدنية ممكنة. نسوق هذا كله للكشف عما يربط السياسة بالحياة المدنية والحرّية المدنية، بخلاف ما تعنيه، في المنظومة الرعوية، من العمل على ضبط المجتمع بالقوّة العارية وانضباطه الكليّ بالقوّة الناعمة.

أما السياسة المدنية، policy، فمشتقةٌ من المدينة polis عند اليونان، وتعني جملةً من المسؤوليات القانونية والواجبات الأخلاقية ملقاةً على عاتق شخص حرٍّ هو عضوٌ كامل العضوية في المدينة–الدولة. فهي، أي السياسة، صفةٌ مدنيةٌ للمواطِنة والمواطن باعتبار كلٍّ منهما كائناً اجتماعياً وسياسياً وشخصاً قانونياً وأخلاقياً، بالتلازم الضروريّ، متساوياً مع نظرائه في الكرامة الإنسانية والكرامة الوطنية والجدارة واستحقاق الحقوق المدنية والسياسية.

ثمة علاقة ارتباطٍ وثيقةٌ بين السياسة والتمدّن والديمقراطية، تقابلها علاقةٌ وثيقةٌ بين الحرب والتوحش والاستبداد. هذه الثلاثة الأخيرة كانت ولا تزال من أبرز سمات الحياة العامة السورية، منذ سيطر العسكر على السلطة وتفرّدوا بها. وهي سمةٌ فرعيةٌ من سمات الحياة العامة للبشرية، التي تسيطر عليها "النخبة العالمية" المتنافسة، لا على الموارد المادية واللامادية فقط، بل على إدارة الأزمات والحروب أيضاً.

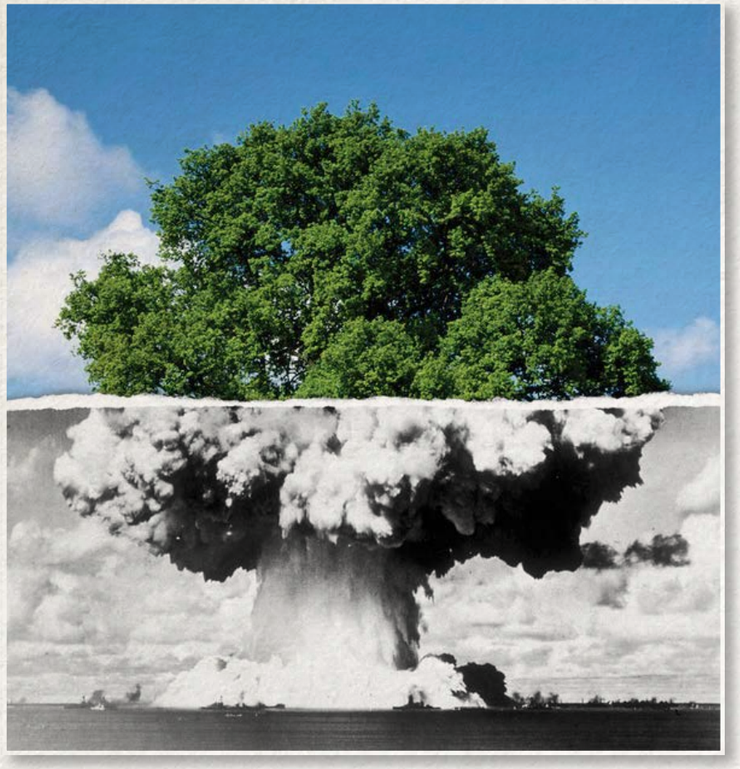

يرى بريجينسكي أن توزّع القوى العالمية الأساسية بين عشر دولٍ، هي الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند واليابان وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والبرازيل وإندونيسيا، وفقاً لمعاييرٍ مختلفة؛ يجعل السياسة العالمية أكثر تمثيلاً جغرافياً وبشرياً من جهة وأقلّ توافقاً وتماسكاً من الجهة المقابلة. (يلاحَظ أن القارة الأفريقية والقسم الآسيويّ من الشرق الأوسط غير ممثلين أولاً، وخارج معادلات القوّة ثانياً، ويمكن القول إنهما خارج التاريخ). تمثل هذه التركيبة الراهنة للنخبة العالمية تحوّلاً تاريخياً في عملة التوزّع العالميّ للقوّة قد يفضي إلى إبعاد مركز الثقل عن الغرب، وهو الهاجس الذي يوجّه سياسة الولايات المتحدة وحلفائها الإستراتيجيين.

ولكن الوتيرة العالية لتحوّلات القوّة العالمية تشير إلى التسارع التاريخيّ في التوزّع المتغيّر لهذه القوّة، من جرّاء صيرورة الحركية السياسية الواعية ظاهرةً اجتماعيةً متزايدة الانتشار، ما يجعل معادلات القوّة أكثر تقلباً، وتفوُّق هذه الدولة أو تلك أقلّ دواماً. في ضوء هذين التقلب المتسارع وعدم اليقين في ديمومة التفوّق يبدو المشهد السياسيّ العالميّ مضطرباً، ينطوي على احتمالات خطرة، تتجلى في تفجّر مزيدٍ من النزاعات المحلية والبينية أو تفجيرها، وانهماك النخبة العالمية في التنافس على إدارتها، كما هي الحال اليوم في البلدان المقصية على هامش التاريخ (أفريقيا والقسم الآسيويّ من الشرق الأوسط)، والتي يبدو أنها ميدان صراع القوى بين الدول المشار إليها، ولا سيما الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. والحالة السورية الراهنة ومثيلاتها شواهد شديدة الوضوح على ذلك.

بيد أن الحركية الشعبية الواعية، وقد غدت ظاهرةً اجتماعيةً متزايدة الانتشار، لن توفر دول النخبة العالمية ذاتها، إلا إذا تمكنت هذه الدول من إحكام قبضتها على شعوبها وترهيبها من الغول الجديد، "الإرهاب"، الذي يثابر إعلامها على أسطرته. فلا يمكن تجاهل آثار التفاوت الاجتماعيّ وعمليات التهميش المتمادية في هذه البلدان واحتمالات تفجّر حركاتٍ شعبيةٍ واعيةٍ في كلٍّ منها في تغيّر معادلات القوّة العالمية، أو تغيّر مواقع هذه الدول على سلّم القوة العالمية. القوّة، ولا سيّما القوّة العسكرية، ليست المعنى الأخير للتاريخ.

يقال إن وضع مسألةٍ ما هو حلّها، أو كيفية حلّها والطريق إليه، فكيف تضع القوى المحلية والإقليمية و"النخبة العالمية" المسألة السورية؟ ثورةٌ على نظام تسلطيٍّ أم صراعٌ على السلطة أم صراعٌ إقليميٌّ ودوليٌّ على النفوذ؟ حربٌ أهليةٌ أم حربٌ طائفية؟ نـزاعٌ سنّيٌّ شيعيٌّ أم حرب سنّة على علويين وغيرهم من "تحالف الأقليات"، أم إرادة التوحش و"إدارة التوحش" و"حربٌ على الإرهاب"؟

لقد صار واضحاً أن كلّ واحـدةٍ من الدول الضالعة في الـحـرب، والـوالـغـة في دمـاء السوريين، تنظر إلى المسألة السورية وفق واحدٍ أو أكثر من الاعتبارات المشار إليها أعلاه، باستثناء اعتبارها ثورةً شعبيةً واعيةً على نظام تسلطيّ. وأن كلاً منها تقترح حلاً للمسألة وفقاً لرؤيتها، وتحاول تسويقه أو فرضه إن أمكنها ذلك. وصار واضحاً أيضاً أن هذا الاستثناء، أي استثناء أن تكون المسألة السورية مسألة ثورة على نظام تسلطيٍّ، يجعل من جميع الحلول المقترحة حلولاً غير سياسية، تهدف كلها إلى تثبيت نتائج الحرب، وإرادة التوحش و"إدارة التوحش"، علاوةً على أنها تحرم السوريين، جميع السوريين، من العدالة.

منطق السياسة المدنية هو منطق العقود، التي تقوم على تكافؤ المتعاقدين وإرادتهم الحرّة وقبولهم المتبادل، وتتأسّس جميعها على عقدٍ أصليٍّ، دستور، يتأسّس على مبادئ المساواة والحرية والعدالة، ويقبل به الجميع صراحةً، بالاستفتاء، بعد نقاشٍ عامّ، أو ضمناً، بعدم الاعتراض، ويؤخذ بآراء المعترضين عليه قبل إقراره. فليس من "حلٍّ سياسيٍّ" ممكنٍ للمسألة السورية قبل وقف الحرب وقفاً تاماً، بما في ذلك ما يسمّى الحرب على الإرهاب. فلا يمكن الركون إلى أيّ تعريفٍ للإرهاب لا يشمل الدول التي تريده وتديره، والنظم التسلطية المندرجة في إستراتيجياتها على أنها أدواتها الخاصّة بالأعمال القذرة.

في ضوء ما أشرنا إليه من تقلبٍ متسارعٍ في معادلات القوّة في السياسة العالمية، وعدم اليقين في ديمومة تفوّق هـذه الدولة أو تلك، وتحوّل الحركية السياسية الشعبية إلى ظاهرةٍ اجتماعية، وإمكان تحوّلها إلى ظاهرةٍ عالميةٍ تزعزع استقرار الدول الكبرى؛ يبدو "الإرهاب الإسلاميّ" أداةً من أدوات السياسة العالمية والسياسات المحلية، يؤكّد ذلك اضطراب المعايير التي تصنّف على أساسها الدول والجماعات إرهابيةً أو راعيةً للإرهاب واختلافها وتباينها. وقد تكون الدول الأكثر حماسةً للحرب على الإرهاب هي أكثر الدول توليداً له واهتماماً بإدارته واستثماره لتحقيق غاياتها.

فما دامـت الحلول، التي تقترحها القوى النافذة، تفضي كلها إلى تثبيت نتائج الحرب وإخلاء مسؤولية المجرمين عن جرائمهم، ليس من حلٍّ سياسيٍّ قريب وليس من حياةٍ سياسيةٍ ممكنة. وستظلّ المسألة مفتوحةً على المجهول حتى يصير السوريون قادرين على تقرير مستقبلهم وتدبير مصيرهم بأنفسهم.





# العلم وعبوس الفلاسفة

**نارت عبد الكريم**

للشاعر السُّوريّ حازم العظمة، المقيم في باريس منذ سنتين، نظرةٌ خاصّةٌ للشِّعر، إذ يرى أنَّ الشِّعْرَ نادرٌ. في حين أنَّ ما هو سائدٌ الآن الوفرة والغزارة، فمعظم الشعراء يُتْحِفنا كلَّ عام أو عامين بديوانٍ جديدٍ لا جديد فيه، غالباً، إلاَّ الغلاف والعنوان. وعلى المنوال نفسه يمكننا القول، بكثيرٍ من الجزم، إنَّ الحقيقة كذلك نادرةٌ ونادرةٌ جداً، فكلُّ ما قيلَ ويُقال وكلُّ ما كُتِبَ ويُكتَب، باستثناء القليل والأقلّ من القليل، هو آيديولوجيا وعقائد ووجهات نظرٍ قاصرة.

ولذلك من الأجدى والأنفع للبشرية أنْ تحوِّلَ تلك الأطنان الهائلة من الكتب والمجلدات والجرائد المركونة في المكتبات العامة والخاصّة ودور النشر الى وقودٍ للتدفئة، وخصوصاً أنَّنا مقبلون على شتاءٍ يُقالُ إنَّه قاسٍ وقارسٌ أكْثَرَ من سواه. فالملايين من فقراء البشر في أرجاءٍ المعمورة، ومنهم لاجئو المخيّمات، يعانون من برد الشتاء وقسوته. ولذلك الفعل منافع أخرى منها الحفاظ على الغابات بدلاً من قطع أشجارها وتدمير البيئة وتلويثها بدعوى نشر المعرفة والعلم، وثانياً التوقف عن بلبلة عقول الناشئة والأجيال الجديدة بالترّهات والعقائد المبثوثة من خلال الكتب والمجلدات وسواها. فالشَّكُّ، الذي تَمَلَّكَ قلب الفيلسوف الألمانيّ «فريدريك نيتشه» قبل أنْ يتملَّكَ عقله الجنون، يبدو في محلّه تماماً حين عبَّر عنه بالقول: ألا يدفع ذلك الى الظن بأنَّ الفلاسفة جميعاً، من حيث هم دوغمائيون، قد أساؤوا فهم النساء؟ وأنَّ ما بدا عليهم من عبوسٍ رهيبٍ وإلحاحٍ غشيمٍ في سعيهم إلى الحقيقة كان مُجَرَّدَ وسائل غير لائقةٍ وغير لبقةٍ لاستمالة المرأَة؟

إذ إنَّ الكُتُبَ، أي المعارف والعلوم بشكلٍ عامٍّ، بمثابة السُّلَّم الذي نستخدمه للارتقاء والصعود. وإذا صعدنا فما حاجتنا إلى السُّلَّم؟ وإذا لم ينفعنا في الصعود فلماذا نحتفظ به أساساً؟ أمْ أنَّ العلم والمعرفة قد تحَوَّلا الى غايتين نهائيتين للبشر بدلاً من السعادة والسلام؟

عدسة: أنس الخولي - ريف دمشق / الغوطة الشرقية

عدسة: جيان حج يوسف - الحسكة

عدسة: محمود عواد - ريف ادلب الشمالي

عدسة: إدريس حسو - مخيم كويلان للاجئين السوريين / إقليم كردستان

# خمسة تحوّلات رئيسية طرأت على نمط حياة السوريّين بسبب الحرب

ليليا نحاس

بعد سنواتٍ من الحرب يُجمع السوريون على أن شيئاً في حياتهم لم يعد كما كان، بما في ذلك عادات الفرح والحزن وأسلوب الطعام واللباس وتقاليد الزواج.

**المسكن**

دفعت حالة الحرب الدائرة في سوريا ملايين السكان إلى تغيير أماكن سكنهم بحثاً عن الأمان، وانتقلت آلاف العائلات إلى الإقامة في خيامٍ وشققٍ صغيرةٍ تحوّلت إلى بيوتٍ بديلة.

تقول السيدة جمانة، النازحة من منطقة القابون إلى قلب العاصمة دمشق، لمجلة صوَر: «كان بيتي ثلاث غرفٍ وصالة، أما اليوم فأسكن وزوجي وأولادي مع أبي وأمي في بيتٍ مؤلفٍ من غرفتين وصالة. تغيّرت كلّ عاداتي وأشعر بعدم الاستقلال الكامل. ليس لدينا خيارٌ آخر، قُصف بيتنا ونجونا بأعجوبة».

أما كمال، وهو شابٌّ ثلاثينيٌّ مقيمٌ في أنطاكية، فيقول لصوَر: «في حلب كنت مستقلاً عن أهلي وأسكن في بيتٍ بمفردي، واليوم اضطررت إلى السكن معهم مجدّداً بعد ١٠ سنوات».

وفي ريف حلب الشماليّ، ونتيجة القصف المستمرّ من الطيرانين السوريّ والـروسيّ، لجأ السكان إلى إنشاء خيامٍ في محيط القرى والبلدات التي يسكنونها، ليلجأوا إليها عند اشتدادِ القصف.

تقول أم جمال، من تل رفعت، لمجلة صوَر: «حصلنا، عن طريق إحدى المنظمات الإنسانية، على خيمةٍ كبيرةٍ نصبها أولادي في مزرعة الزيتون. نخرج إليها في الصباح الباكر ونعود في المساء للنوم في بيتنا، هرباً من قصف الطيران. هذه هي حالنا منذ أكثر من عامٍ ونصف». وتضيف: «قمت بنقل جزءٍ من فرش البيت إلى هذه الخيمة التي تحوّلت إلى بيتٍ بديل، أشعر فيها بأمانٍ أكثر من بيتي الأساسيّ».

**الطعام**

هناك اثنا عشر مليون سوريٍّ في حاجةٍ إلى مساعداتٍ إنسانية، تبعاً لأرقام الأمم المتحدة، ما يعني أن أكثر من نصف السوريين في حاجةٍ إلى العون. يعكس هذا التغيّرات التي طالت الحياة وعاداتها، فآلاف الأطفال باتوا يعانون من نقص التغذية.

يقول علي عمراني من مضايا: «العديد من سكان المناطق المحاصرة باتوا يقتاتون على الأعشاب، ويأكلون لحوم القطط والكلاب».

وتقول السيدة أم أحمد، من سكان حيّ ميسلون في الجزء الواقع تحت سيطرة النظام بحلب: «زوجي طبيبٌ بيطريٌّ وأنا معلمة. بعد ارتفاع الأسعار بشكلٍ جنونيٍّ أعدت تنظيم عادات بيتنا؛ نتناول وجبتي طعام: الأولى في الساعة الثانية عشرة صباحاً، والثانية في السابعة مساء. كلّ شخصٍ له مخصّصاتٌ محدّدةٌ، في الغداء أطبخ بمعدل ثلاثة صحونٍ لكلّ فردٍ من عائلتي».

وتتابع أم أحمد: «إعادة الترتيب هذه وفّرت علينا مبلغاً جيداً استطعنا الاشتراك من خلاله بالأمبيرات لتأمين الكهرباء للبيت».

وتضيف بلهجةٍ حزينة: «منذ خمس سنواتٍ لم يكن أحدٌ يفكر في الطعام والـشراب، حتى الفقراء من السوريين. كنت أمضي فصل الخريف في تحضير مؤونة الشتاء، وفي هذا العام لم أستطع أن أحضّر شيئاً، فالأسعار خيالية، وأخاف أن أضطرّ إلى النزوح من بيتي وأخسر الأموال التي دفعتها لتحضيرها. اليوم نشتري كمياتٍ قليلة».

**الزواج**

تتمّ العديد من خطوات الزواج اليوم من خلال العالم الافتراضيّ. تحكي ريما من حلب تجربتها: «أحببت زوجي، وكنا نخطّط لإجراء حفلةٍ للخطوبة بحلب، لكن اعتقاله لمدة ٧ أشهرٍ دفعه إلى السفر مباشرةً إلى تركيا بعد خروجه. بعد قرابة ٧ أشهرٍ اتصل بأبي متقدّماً لخطوبتي. اعترض أبي في البداية فهو لا يعرفه ولم يره من قبل، ولكن ضغط أعمامي جعله يقتنع. تحدث أبي وأمي مع خطيبي لمرّةٍ واحدةٍ عبر السكايب، وكانت الصورة غير واضحة. أقمت مع إخوتي حفلاً عبر السكايب ولبست فستاناً وشغّلنا أغاني ورقصنا واحتفلنا، وعلى الجهة المقابلة احتفل مع رفاقه في البيت الذي يسكنه معهم، ولبسنا المحابس. لم يصدق أحدٌ أنني أقمت حفل خطوبتي حتى يشاهد الفيديوهات».



وتتابع: «سافرت من حلب إلى لبنان فتركيا. أقمنا هناك حفل زواجٍ صغيرٍ جمع رفاقنا المقرّبين بعيداً عن الأهل والأقارب. رفاقي اليوم همّ أهليٍ فالحرب شتتت عائلتي؛ أبي وأمي يعيشان في طرطوس، وإخوتي يتابعون دراستهم في جامعة دمشق». وتضيف: «يشعر الكثيرون بغرابة طريقة خطوبتي وزواجي، لكنني سعيدةٌ بذلك. أشعر أنني ألتقط لحظة الفرح من وسط الدمار والحرب».

تغيّرت تقاليد الزواج بشكلٍ كبير، فمدينة حلب التي اشتهرت بكثرة التحضيرات والاحتفالات باتت الأمور فيها اليوم أقلّ تعقيداً. تتحدث قمر من حلب لمجلة صوَر: «كان الحلبيون يطلبون من الشابّ، إضافةً إلى الذهب والبيت، مبلغاً مالياً يدفعه العريس ثمناً لثياب العروس. لم تعد غالبية العائلات تطلب شيئاً، حتى البيت لم يعد شرطاً، فالحرب جعلت سكان المدينة يتنقلون كثيراً».

وتضيف: «حتى حفلات الخطوبة والزواج لم تعد تقام في الأماكن العامة، وأصبحت تقام في البيوت. تبدأ في الواحدة ظهراً وتنتهي في الخامسة عصراً، في السابق كانت تنتهي في الخامسة صباحاً. تستعير العروس اليوم فستانها أو تستأجره من المحلات الخاصّة. الكثيرات أيضاً يشترين محبس الخطوبة فقط ويستعرن الحليّ الذهبية من أقاربهنّ، أو يلبسن الذهب الخاصّ بأمهاتهنّ خلال الحفلات».

**الإنفاق**

يحاول السوريون، ممن حالفهم الحظّ باستمرار عملهم، أو أسعفهم في إيجاد فرصة عملٍ بدول الجوار، توفير المال لمساعدة أنفسهم والمقرّبين منهم في حالِ تطلب الأمر.

جميل، وهو شابٌّ من حماة، يقول لمجلتنا: «في السابق كنت أنفق نصف راتبي ثمناً للملابس التي أشتريها من الوكالات ولا أفكر كثيراً، اليوم بتّ أشتري من محلات الألبسة المستعملة (البالة) وأكتفي بالقليل منها. أحاول أن أوفر جزءاً من راتبي فلا أعرف ماذا تخبّئ الأيام لي».

أما نـور، التي تعمل في إحدى الشركات الخاصّة بحمص، فتقول لصوَر: «أحاول التوفير كثيراً لكن الغلاء لا يترك مجالاً لذلك، فالأسعار تضاعفت خمس مرّاتٍ ولا زيادة في الأجور. عندما أحاول أن أوفر قليلاً من المال ليساعدني في حال فكّرت في السفر إلى خارج سوريا، أصطدم بأن الدولار يعادل ٤٠٠ ليرةٍ سورية وراتبي ٣٠ ألف ليرة. إن استطعت توفير ٨ آلاف شهرياً فهذا يعني أني أوفر٢٠ دولاراً فقط».

أما ماهر، وهو شابٌّ يعمل في منظمةٍ إنسانيةٍ بمخيم الزعتري بالأردن، فيقول لصوَر: «أعيش حياة تقشف لأرسل مبلغ ٢٠٠ دولارٍ لأهلي في دمشق، وأوفر ٣٠٠ دولارٍ لنفسي لتأمين أجرة العبور إلى أوروبا في حال توقف عملي هنا».

ويضيف: «هكذا هي حياتنا، تفكيرٌ دائـمٌ في تأمين متطلباتنا اليومية، ومخاوف مستمرّةٌ من المستقبل وماذا يخبّئ لنا. كلّ شيءٍ تغيّر في حياتي، حتى أبسط اهتماماتي».

# حملة زجّ الشباب في الجيش مستمرّة، والتعرّض لدوريات عسكريّة وأمنيّة
# ٨٥٠ ألف مطلوب من المتخلّفين عن الخدمة العسكريّة
# شوارع المدن والجامعات شبه خالية، وسوق الهال بدمشق بلا عتّالين

نضال يوسف

فاجأت حكومة النظام مواليها، وأسقطت كلّ الاعتبارات، واتجهت نحو تطبيق توجيهات عليا بالتأكيد، وبلا إنذارٍ مبكّرٍ لمناصريها، مطلقةً حملةً لإلقاء القبض على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٩ و٤٢ سنة، وزجّهم فوراً في الجيش. هكذا، بلا مقدمات، وجدت دمشق نفسها بلا شباب، وخلت الجامعة الأولى في البلاد من طلابها. فيما لم تقترب الحملة، التي استهدفت كلّ مناطق سيطرة النظام، من قرى وريف جبلة، وبالذات القرى التي تصنّف بأنها فوق كلّ اعتبار، مثل بستان الباشا معقل آل مخلوف. كما لم تصل الحملة إلى القرى المحسوبة على كلٍّ من وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش. في وقتٍ طلب فيه عددٌ من أعضاء مجلس الشعب -وفقاً لمصدرٍ برلمانيٍّ تحدث لـ(صوَر)- عقد جلسة استجوابٍ لوزير الدفاع، فهد جاسم الفريج، تتعلق بممارساتٍ غير إنسانيةٍ لعناصر حواجز الجيش والقوى الأمنية في ملاحقة المطلوبين.

### نقصٌ في المقاتلين

اعترف بشار الأسد بنقصٍ في القوّة البشرية للجيش في مقابلاته الصحفية أكثر من مرّة. وتحدث، خلال لقائه رؤساء وأعضاء المنظّمات الشعبية والنقابات المهنية وغرف الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة في تموز ٢٠١٥، حول هذا الموضوع بالتفصيل، إذ قال: «إن عدد الملتحقين بالقوات المسلحة ازداد.. وأنا أتحدث عن ما بين نيسان وأيار في تلك المرحلة تحديداً». وأضاف: لكن هناك نقصاً بالطاقة البشرية. إلا أن أحداً من الموالين للنظام لم يكُ يتوقع شنّ حملةٍ شاملةٍ لزجّ المتهرّبين من الخدمة العسكرية، البالغ عددهم -وفق تقديرات وزارة الدفاع- ٨٥٠ ألف شاب، يمكن أن يشكّلوا اليد الضاربة والمساندة للجيش. واللافت أنه مع إعلان رئيس أركان الجيش، علي أيوب، مطلع تشرين الأول الماضي، عن بدء العمليات العسكرية الروسية في سورية، وتشكيل الفيلق الرابع اقتحام؛ أثيرت أسئلةٌ جوهريةٌ في أروقة مراكز صنع القرار الحكوميّ عن جدوى هذا الإعلان دون تحديد من أين سيتمّ رفد هذا الفيلق بالكوادر المقاتلة؟ لكن الحكومة التزمت الصمت المطبق كعادتها، وتركت الأمور تسير كما هو مرغوب فيها، دون معرفة إلى أين يتجه هذا الإعلان، وهل سيبقى مجرّد إعلانٍ للاستهلاك الإعلاميّ أم سيرتقي إلى مصافّ التنفيذ؟

### خسارة كوادر

بدأت الحملة، وفقاً للشاب رامي خلف، بشكلٍ مفاجىء. يقول رامي: كنت عائداً من كلية الاقتصاد بمنطقة البرامكة وسط دمشق، وإذ بدوريات الشرطة العسكرية والأمن تقطع الطرق الرئيسية، كون الفرعية مقطوعة سلفاً، وأصبح التفتيش على الشكل التالي: جمع البطاقات الشخصية لكلّ الناس، كبيرهم وصغيرهم، ولمجرّد قراءة مواليد الشخص يقوم عناصر الدوريات بسوق كلّ الشباب من مواليد ١٩٧٣ ولغاية ١٩٩٥ مباشرةً. وأضاف: السيارات العسكرية التي تحمل لوحاتٍ مدنيةً كانت مركونةً جانباً، وفوراً يُزجّ المذكورون في الجندية، ولا يعرف أهاليهم مصيرهم، أو إلى أين أُخذوا، إلا بعد أيام.

وعلى الطرق العامة ومداخل المدن والمحافظات بدأت الحواجز الأمنية والعسكرية بتنفيذ الحملة، ولم ينجُ منها إلا كلّ طويل عمر، حسب ما ذكر لـ(صوَر) المدرّس وفائي إبراهيم (٥٠ عاماً): كنا نلاحظ الخوف والرعب على وجوه من تذاع أسماؤهم، «فلان وفلان.. مطلوبين»، هكذا كان العسكريّ يصيح بقسوةٍ في وجه من يُعدّون من المطلوبين للجيش. ويضيف إبراهيم: خسرنا مدرّسين أكفاء، وكوادر تقوم بتعليم التلاميذ. هناك من تمّ سوقه مباشرةً، فيما هرب غالبية المطلوبين إلى الخارج. وخسر قطاع التعليم ما تبقى من كوادره الشابة التي يقوم على أكتافها هذا المرفق الحيويّ.

### فسادٌ آخر

لم تشفع كلّ كتب التأجيل عن الجيش التي كان يحملها عددٌ كبيرٌ من الشباب هؤلاء. وبعد جهدٍ جهيد، ومرور أكثر من أسبوع على الحملة، أيقنوا أن موافقات التأجيل التي يحملونها لا قيمة لها، رغم أن عدداً كبيراً منهم دفع ثمنها، حسب ما يروي مطيع النبهان، وهو أبٌ لثلاثة شبان، الذي أشار إلى أن شعب التجنيد كانت تزوّر الكثير من المعطيات والحقائق. وبإمكان شخصٍ ما، مقابل ألف دولار، أن يحصل على تأجيلٍ شكليٍّ مدوّنٍ على دفتر الخدمة، بتسجيله وحيداً أو طالباً أو معيلاً، إلا أن هذه المعلومات لا تدوّن في السجلات النظامية. ما دفع القوى الأمنية مؤخراً إلى عدم الاكتفاء بمشاهدة كتب التأجيل، بل إلى «تفييش» كلّ الأسماء عبر البطاقات الشخصية، فانكشف فسادٌ آخر هذه المرّة يمارسه المسؤولون عن الحواجز المكلفة بسوق الشباب إلى

الجندية، ودفع كثيرون مبالغ طائلةً لتخليص أبنائهم من هذه الورطة.

**حواجز طيّارة**

بالمقابل سجّلت بعض المحافظات ردود فعلٍ قاسيةً تجاه الحملة، ففي السويداء تعرّضت دوريـات الأمن والدفاع الوطنيّ للضرب في مدينتي السويداء وشهبا، عند نصبها الحواجز. واضطرّت القوى الأمنية، من خلال شبكات الأخبار الموالية على الفيسبوك، أن تنبّه الناس وتحذّرهم بطريقة غير مباشرة، معلنةً أنها تقوم بواجبها، وأن على المطلوبين تسليم أنفسهم، وأن يحمل غير المطلوبين الوثائق التي تثبت ذلك. لكن هذه الحملات استمرّت بمزيدٍ من التشدّد، فوقع في الفخّ طلبة الجامعات والمعاهد، الذين تمّ سوق عـددٍ منهم من أمام مؤسّساتهم التعليمية ومن على مقاعد الدراسة، وسُجّل الأمر على أنه حملةٌ لإلقاء القبض على عددٍ من المطلوبين جنائياً، أو من متعاطي المخدرات، كما حدث في المدرسة الصناعية بمدينة السويداء. وبالمسطرة ذاتها حدث الأمر في الغاب وحمص وريفي طرطوس واللاذقية، ولكن بأشكالٍ مختلفة وردود أفعالٍ متباينة. إذ علّق أحد أهـالي جبلة الموالين للنظام بقوله: لم نرَ أحـداً من أبناء بعض العائلات المعروفة عندنا ذهب إلى الجيش أو استشهد، إلا الضباط الذين يستحوذون على الجيش. كما امتدّت يد القوى الأمنية إلى المقاهي العامة، فضلاً عن الحواجز «الطيارة المفاجئة»، ما جعل هذه المقاهي بلا روّادٍ في دمشق، ولا سيما في حيّ ساروجة حيثُ تنتشر مقاهٍ شبابيةٌ، وبالقرب من الكليات الجامعية. ومن التندّرات التي سجّلها البعض على صفحات التواصل الاجتماعيّ أن شاباً رفض حضور مباراةٍ بين فريقي ريال مدريد وبرشلونة في المقهى بقوله: «القعدة بالبيت ولا مباراة يعقبها حمل بندقية».

**سوق الهال بلا عمّال**

توقفت الحركة التجارية في سـوق الهال بدمشق. سياراتٌ محمّلةٌ بالخضار والفواكه انتظرت أياماً لتفريغها دون جـدوى، وفق ما كشف لـ(صوَر) أحد كبار تجار السوق المذكور، والذي لفت إلى أن سبب تعطّل حركة السوق هو هروب عمال العتالة، الذين على أكتافهم يتمّ تنزيل وشحن المنتجات، ما أدّى إلى ارتفاع الأسعار نظراً لعدم توافر المواد، وابتعاد السّائقين عن ممارسة مهنتهم في نقل الخضار والمواد الغذائية من مراكز الإنتاج إلى أسواق الهال، وبعدها إلى الأسواق الفرعية. وأوضـح التاجر أن السائقين كانوا يرشون عناصر الحواجز، ويضيفون هذه الرشوة إلى التكلفة النهائية للسلع والتي يسدّدها الناس. إلا أن الجدية التي ظهرت خلال الأيام الأولى من الحملة دفعت هـؤلاء إلى الجلوس في منازلهم، وظلت مدينةٌ مثل دمشق بلا خضارٍ لمدّة أسبوع، وتوقف العمل في السوق.

وتعطّلت الحياة في مراكز المدن، ولا سيّما في دمشق التي يقطنها سبعة ملايين مواطن، نتيجة الخوف والهلع الكبيرين اللذين أصابا الغالبية الساحقة من سائقي وسائط النقل العامة، ما زاد من طين أزمة النقل بلةً.

**جلسة استجواب**

كشف مصدرٌ برلمانيٌّ أن عدداً من أعضاء مجلس الشعب طلبوا رسمياً عقد جلسةٍ سرّيةٍ للمجلس، يحضرها وزير الدفاع، لشرحٍ أسبابٍ هذه الحملة، وطرائق تطبيقها، والمخاطر الكبيرة التي تقف خلفها. ولم يتجرّأ النواب الذين طالبوا بعقد الجلسة على ذكر كلمة استجواب، خوفاً من ردّ فعل النظام. وحتى الآن لم تعقد الجلسة، ولم يُحدّد لها موعد، دون أن يحرّك النواب ساكناً أكثر من رفع الكتاب إلى رئيس المجلس، مبرّرين طلبهم بوجود رشًى تُدفع، وتمزيق كتب التأجيل التي يحملها البعض، وبأنهم يريدون إيضاح ما يجري للناخبين في مجتمعاتهم المحلية.

**الهجرة من جديد**

في تعليقه على مخاطر هذه الحملة بيّن الخبير الاقتصاديّ عيسى الأحمد أنها دفعت شرائح جديدةً من المجتمع السوريّ الموالي للنظام إلى الهرب والهجرة، وشكّلت طعنةً في ظهر الكوادر المتبقية. لافتاً إلى أن الأمور لا يمكن أن تسير بهذه الشاكلة، وإلى ضرورة التنبّه إلى خطرٍ كبيرٍ يتعلق بموقف من أُرغم على الذهاب إلى الجيش دون رغبةٍ أو إرادة، بأيّ جهةٍ سيطلق النار؟ ويرى الأحمد أن الحملة أتـتْ تحت ضغط الحليف الـروسيّ، الذي أزعجه وجود الكثير من الشبان في المقاهي بينما البلاد تحت رحى الحرب الطاحنة، فضلاً عن الرغبة العارمة في رفد الجيش بكوادر نظراً للنقص الهائل في صفوفه.

لغة العيون

من مركز الدريج بدمشق، الذي خُصّص لجمع المطلوبين، سعت وسائل الإعلام المحلية إلى بثّ تقارير تشحذ الهمم، وتؤكد أن الذين تمّ سوقهم -رغماً عنهم- جادّون ومندفعون للدفاع عن الوطن، فيما كانت عيونهم تحكي قصةً أخرى أكثر مرارةً، وترفض توجيه فوّهة بندقيةٍ إلى صدر مواطنٍ سـوريّ، أو إطلاق رصاصةٍ على مواطنٍ بريء.

# هي الأزمنة

**نبيل الملحم**

أخاف من وصف «نحن رجال الأزمنة البائدة»، بما يعني أولئك البشر الذين لم يلعبوا على حوافّ السفارات وعلى عتباتها، أو أولئك الواهمين بأنهم خارج «لعبة الأمم». غير أن وصفاً كهذا لن يصحّ، لسببين:

- أولهما أنه لم يكن من زمنٍ خارج بوّابات السفارات وعتباتها. فثورة الشريف حسين لم تكن خارج هذا المعنى، لم تكن على بوّابة الروح بالقدر الذي كانت فيه خيولها ممسوكةً وبشغف لورانس العرب (مجنون الفلسفة ومفتاح الصناديق السوداء). ولم يصل البعث إلى السلطة في بلدين كسوريا والعراق بـ«الخبز الحاف»، بالقدر الذي وصل مجبولاً بالتقارير التي كتبت بالحبر السريّ، ولا بدّ أن الإنكليز قد أفرجوا عن بعضها. وحتى الثورة الفلسطينية لم تخلُ من لعنة السفارة، وكذا كلّ الثورات. وهذا ف. إ. لينين يحكيها دون ريبٍ، فقد لعب الإنكليز بالقيصر، وكان الثائر الأمميّ على مائدتهم (يلعب).

- وثانيها أن الزمن لم يتغيّر كما يحلو لعشّاق الأقراص المدمجة أن يعتقدوا.. كلّ ما في الأمر أن الزمن أحدث انزياحاتٍ.. أعاد ترتيب نفسه، ولم يلتهم هويته. وما دام الأمر كذلك فقد حلّت الولايات المتحدة محلّ بريطانيا العظمى، وباتت الشمس التي لا تغيب عنها غائبةً، ممسوكةً في القارّة الوليدة التي جمعت ألعاب والت ديزني في ذات المخازن التي تنطلق منها الحرب النووية. وحين نقترب أكثر فما الاتحاد السوفييتي الغارق سوى عتبتنا حين كنّا ننشد نشيد الثورة الأممية الرابعة، وقد غرق نشيدنا حين حلّت الفودكا في رأس بوريس يلتسين ليُسقِط شعارنا المُحبّب «يا عمال العالم اتحدوا» وتكون السيادة اللاحقة لـ«دعه يعمل دعه يمرّ».

لعبة الأمم هي هي، بفارق أن ثمة أمماً صاعدةً وأمماً تغرق، لتستعاد اللعبة معكوسة. وفي كلّ مرّة يكون العرب من الغرقى، حتى وهم ينشدون «فتح الأندلس»، تعويضاً عن المصطلح الحقيقيّ، الفعليّ، المُشخّص، ليحلّ التهذيب اللفظيّ مكان السيف، ويكون «الفاتح» بدل «المغتصب».

وها نحن اليوم، وأعني «العرب» بالمعنى الجغرافيّ (لا القوميّ وحده)، في اللعبة، والسوريون مثالها. فما بين السوريّ والسوريّ لم يعد الخبز، أو الحريّة، أو التنمية المستدامة، أو تداول السلطة، أو ذاك المصطلح الفضفاض: «الكرامة».

ما بيننا بات «السفارة»، والسفارة وحدها، فإما أن تختار أنقرة أو تختار طهران. وكلاهما (أنقرة وطهران)، لاعبان احتياطيان في اللعبة الأكبر، وإن كانتا تلعبان تحت مظلة العقيدة، وتدفعان بكلٍّ من يزيد والحسين إلى واجهة الصراع، أقله لإخفاء الوجه القبيح لخطوط الغاز، والوجه الأكثر قباحةً ونعني به الإبادة الممنهجة لشعوب المنطقة. حتى غدت كلمة شعب مجرّد مصطلح لا يقلّ غموضاً عن كلمة «الكرامة» وقد أغمضت عينيها عن الموت جوعاً في مضايا، والموت سبياً في القامشلي، والموت في كلّ مكانٍ من سوريا، حيث توهج الحلم، واجتثه السيف، وباتت رؤوس (ممثلي الشعب) محشوّةً بمالٍ من هنا وفندقٍ من هناك. ولم يكن برنار هنري ليفي سوى واحدٍ من مرجعيات دمارنا، ولا بدّ وأن تعثر على من يصرخ: «ليفي يمثلني». وعلى الجانب المقابل سيكون للإمام الفقيه في طهران لاعبوه الذين يلعبون مع «القضاء والقدر»، ليحلّوا قدراً جديداً فوق أكتافنا، وما على رؤوسنا سوى أن تتدحرج، وما سواها غير المظهر الفولكلوريّ لكل شيءٍ من صورتنا:

على الواجهة ما ليس في الأروقة الخلفية، فوراء الضوء من يلعب بالدمى.

في ليبيا كان الشعار إزالة القذافي، وأزيل الرجل بما له من عمقٍ فلسفيٍّ قد تكون خلاصاته: «الأنثى ليست ذكراً». وفي اليمن أزيل علي عبد الله صالح، واحترقت أصابعه ليستنبت على يد الإيرانيّ مرّةً أخرى. وفي مصر انتقل مبارك من العربات المصفحة إلى الكرسي المدولب، بنظارتين سوداوين وغشاءٍ يغطّي وجهه في قاعة محكمةٍ ومطرقة، ثم عاد المباركيون من خلف القفص ليستلموا زمام مصر ثانيةً. وفي سوريا ما زال الشعار: إسقاط الأسد، ومعه تقسّمت البلد، ومعه بات الأسد قضاءً وقدراً في حربٍ مفتوحةٍ ضحاياها جيشٌ، وناسٌ، وزيتونٌ، وشبابٌ يحلمون، ومدن.

هي التراجيديا الشكسبيرية بكلّ ما للكلمة من معنى.

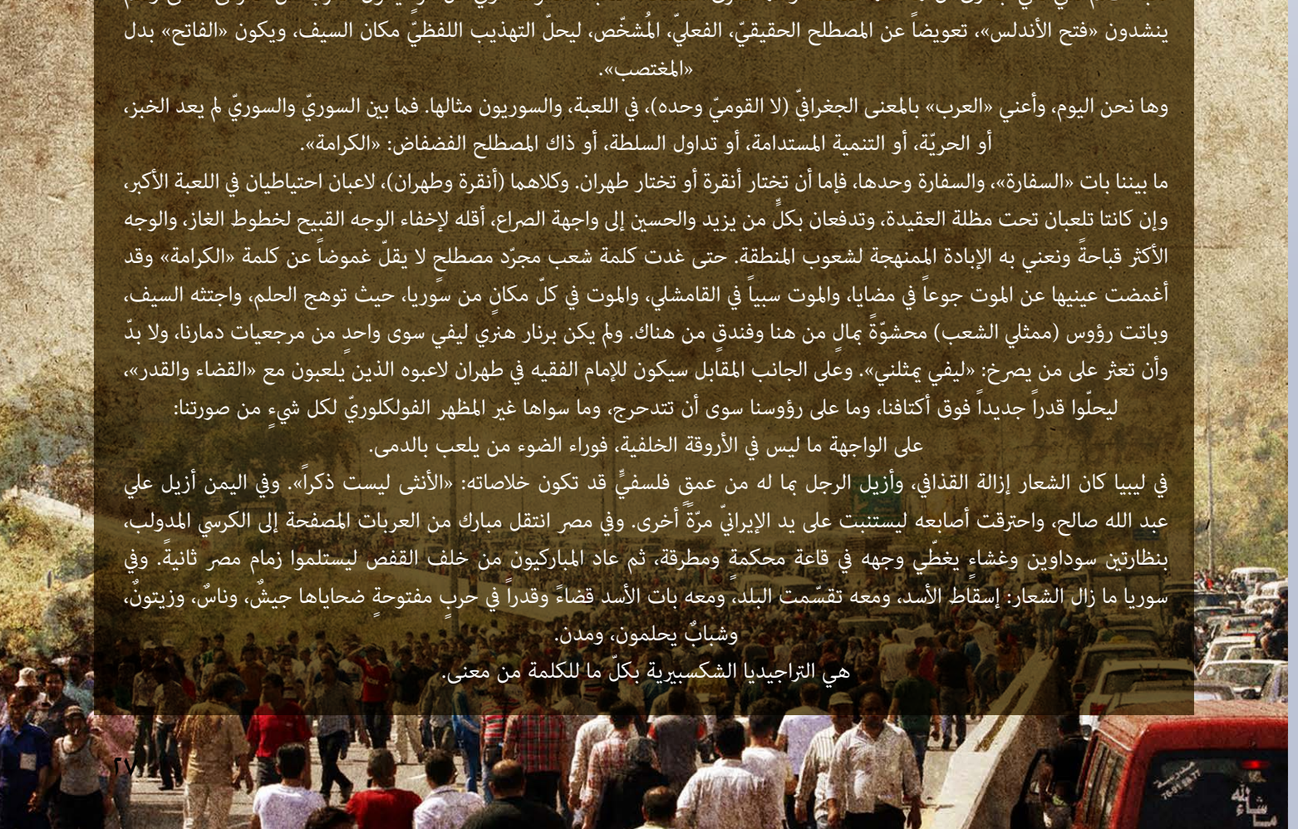

# جشع التجّار يتحالف مع الميغ في القضاء على السوريين

هاديا المنصور

دخل محمود (٢٤ عاماً) المشفى في حالة صحية يرثى لها، يعاني من الدوار والغثيان والاضطرابات الهضمية والمعوية. وبعد ساعة قضاها في العناية المشددة خرج على نقالة. عن وضع محمود يتحدث الطبيب علي (٣٠ عاماً)، الاختصاصيّ في الأمراض الهضمية، لمجلة «صوَر» قائلاً: "يبدو أنه تناول طعاماً غير صحيٍّ أو منتهي الصلاحية، ما جعله يتعرّض لحالة تسمّم خطرة، استطعنا تلافي مضاعفاتها بإجراء غسيل معدة له وحقنه بمضادّات تسمّم". ويوضح الدكتور علي أن هذه الحالات انتشرت في الآونة الأخيرة بشكلٍ كبير نتيجة غياب الرقابة الصحية والتموينية على الأطعمة والمواد الغذائية.

حال محمود هو حال الكثير من السوريين الذين أصبحوا عرضةً للأمراض نتيجة طمع التجار وغياب الضمير في توزيع الكثير من الأطعمة منتهية الصلاحية في الأسواق السورية، مستغلين غياب الرقابة وساعين من وراء ذلك إلى زيادة ثرواتهم على حساب صحة الناس وحياتهم.

يقول محمود: "اعتدت شراء اللحوم التركية المستوردة نتيجة رخص ثمنها قياساً إلى ثمن اللحوم المحلية التي ارتفع سعرها أضعافاً مضاعفةً في ظل الحرب. وبالمقابل فإن وضعي المادي ضعيف، ونادراً ما أجد عملاً". ويحمد محمود الله لأن ولده وزوجته لم يأكلا من هذه اللحوم أيضاً، وإلا كانت النتائج كارثيةً في حقّ عائلته.

أبو أسامة (٤٨ عاماً) أحد بائعي اللحوم المستوردة التركية في كفرنبل بريف إدلب الجنوبيّ، يقول: "الحقيقة أنني أعمل في هذا النوع من التجارة نظراً لإقبال الناس على شراء هذه اللحوم. أحاول في كلّ مرّة أن أطّلع على تاريخ إنتاجها ومدّة صلاحيتها وتاريخ انتهائها، ساعياً من ذلك إلى شراء اللحوم الأفضل حرصاً على صحة المواطن وعلى سمعتي التجارية". ويوضح أبو أسامة أنه يعمل على استمرار تجميد هذه اللحوم لعدم فسادها. وإن كانت هناك لحومٌ منتهية الصلاحية فهذا الأمر ليس خطأه، بحسب قوله، وإنما خطأ التجار الذين يبيعونها له.

أبو محمد (٤٠ عاماً) أحد أعضاء المجلس المحليّ في مدينة كفرنبل، يقول "ازداد جشع التجار في ظلّ الحرب وأخذوا يُدخلون إلى البلاد ما هبّ ودبّ من المواد الغذائية واللحوم الفاسدة، وخاصّةً في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، والتي تخلو من النظام الرادع لمثل هؤلاء". ويؤكد أبو محمد أن الفئات الحاكمة في مناطق سيطرة المعارضة، من جبهة النصرة وجميع الفصائل الثورية، همّها الأوّل والأخير هو الجبهات والمعارك وتحرير الحواجز وإسقاط النظام، أما الأمور المحلية والرقابية فهي مهملةٌ رغم أهميتها وضرورتها، وهذا ما زاد من جرأة التجار وعبثهم بصحة الناس الأبرياء.

أم وائل (٣٨ عاماً) أرملةٌ فقدت زوجها في الحرب وأصبحت معيلةً لأولادها الأربعة، تقول عن تجربتها في هذا الموضوع: "أوضاعنا المادية متردّية، وبالكاد نستطيع تأمين ما يلزمنا من متطلبات الحياة. أما اللحوم فمن المعلوم أنها الأغلى ثمناً بين أنواع الأطعمة في منطقتنا. عندما يطلب أطفالي أن أشتري لهم اللحم أحاول إقناعهم بتأجيل هذا المشروع ريثما أستطيع تأمين ثمنه، وحين أستطيع توفير بعض المال أسعى إلى شراء اللحوم التركية لرخص ثمنها". وتردف قائلةً بأنه في يوم ٢٠١٥/٦/٢٤ حدث ما لم يكن متوقعاً، وهو إصابتها وأطفالها بالتسمّم نتيجة تناولهم هذه اللحوم. ولولا إسعافهم إلى المشفى الميدانيّ الذي قام بمعالجتهم لا تدري ما كان سوف يحلّ بها وبأطفالها. وهي اليوم مستعدّةٌ أن تعيش طوال حياتها على النباتات بدلاً من شراء اللحوم المستوردة وتكرار ما حدث معها. وتعبّر أم وائل عن غضبها بالقول: "أتمنى أن ينفق هؤلاء التجار عديمو المسؤولية ما يربحونه من أموالٍ على صحتهم، وأن يصيبهم ما يصيب الناس من أمراضٍ بسبب طمعهم وجشعهم".

من جهةٍ أخرى يقول غالب الإبراهيم (٤٨ عاماً)، وهو أحد تجار كفرنبل: "صحيحٌ أنني أحضر اللحوم التركية المجمّدة وأقوم بتوزيعها على المحلات وبيعها، ولكنها بمواصفاتٍ جيدة، إذ إنني أتأكد من ذلك من تاريخ الصلاحية المطبوع عليها. فإن كانت هناك أيّ لحوم غير صحيةٍ فيعود ذلك إلى البائع الذي لا يحسن تخزينها وتجميدها".

من جهته يؤكد سالم الشاكر، وهو أحد تجار الأدوات المنزلية، أن التجار يقومون بشراء اللحوم التي مضى عليها وقتٌ طويلٌ وهي مخزّنة، ولذلك يتمّ بيعها في تركيا بأسعارٍ منخفضةٍ لأنهم سيتخلصون منها بعد أيام إن لم تبَع لأنها ستفسد. فالدولة التركية لا تستهين بقضية من يبيعونها في الداخل التركيّ وهي فاسدة، بسبب وجود رقابةٍ على هذا الموضوع وعقوباتٍ صارمة للمخالفين. ولذلك يسارع التجار السوريون إلى شرائها بأبخس الأثمان، وأحيانا يقومون بتغيير مدّة الصلاحية المطبوعة على اللحوم ليعتقد من يشتريها أنها طازجةٌ وجيدةٌ في حين أنها فاسدة. ويعبّر الشاكر عن أسفه قائلاً: "دائماً المواطن السوريّ هو الضحية. وكأنّ قصف قوّات النظام له ليلاً ونهاراً لا يكفيه حتى يصبح عرضةً للأمراض بسبب جشع التجار أيضاً".

ويقول الطبيب حسام الجندي (٥٨ عاماً)، مدير مشفى الشفاء الميدانيّ في معرّة النعمان: "ارتفعت نسبة الأمراض الهضمية والمعوية بشكلٍ كبير في الآونة الأخيرة. هناك حالاتٌ تصل إلينا أكثرها حالات تسمّم؛ التهاب معويّ؛ قرحات معدية؛ التهاب كولون؛ أكياس ماء على الرحم؛ إضافةً إلى أكثرها خطراً وهي السرطانات التي انتشرت بشكلٍ ملحوظٍ وغير مسبوق". ويعزو الدكتور الجندي هذه الأمراض إلى غياب الرقابة الصحية وانتشار التلوّث في كلّ مكان، مترافقاً مع زيادة أعداد الاستغلاليين من التجار الذين لا يعيرون صحة المواطن أيّ اهتمام. فقد بلغ عدد المتضرّرين نتيجة الغذاء حوالي ٢٠٠ ألف حالةٍ على مستوى محافظة إدلب وريفها خلال هذا العام.

ويتابع محذراً: "يجب على كلّ شخص أن يكون حذراً في شراء الأطعمة، وأن يبتعد عن المواد الغذائية المستوردة، وخاصّةً اللحوم لأنها الأكثر عرضةً للجراثيم والفيروسات الممرضة". والأفضل، بحسب الدكتور الجندي، معرفة جودة اللحوم من رائحتها لأنها ما إن تفسد حتى تظهر لها رائحةٌ ولو خفيفة، ويحذّر من شرائها وتناولها.

ويختم حديثه بالقول: "يتعرّض السوريون اليوم لحرب إبادةٍ من كلّ جوانب الحياة السياسية والعسكرية والمعيشية والصحية والنفسية، فعليهم جميعاً الانتباه وأخذ الحيطة والحذر. في هذا الوقت السوريُّ وحده المعنيُّ والمسؤول عن صحته وسلامته وسلامة عائلته، ريثما يقدّر الله مخرجاً للأزمة الراهنة".

# حصار المدن السورية سلاحُ حربٍ وجريمةٌ ضدّ الإنسانية

عاصم الزعبي

لم تكد الثورة السورية تنطلق من محافظة درعا، في ١٨ آذار ٢٠١١، حتى واجهتها الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوريّ بالرصاص. ولكن ذلك زاد من وتيرة المظاهرات الشعبية والاحتجاجات التي طالبت بالحرّية والتغيير السلميّ لنظام الحكم، بعد أن طالبت في أيامها الأولى بالإصلاح وتغيير بعض المسؤولين، ولكن ازدياد القتل في صفوف المدنيين رفع مطالب الشارع إلى إسقاط نظام الحكم بالكامل.

وبتاريخ ٢٥ نيسان ٢٠١١ فجراً قامت قوّات الجيش التابعة للنظام باقتحام مدينة درعا بالدبابات، وفرضت حصاراً خانقاً على المدينة من جميع مداخلها استمرّ حوالي شهر كامل. كان ذلك أوّل حصارٍ تتعرّض له مدينةٌ سوريةٌ خلال الثورة، وتسبّب في نقصٍ شديدٍ في المواد الغذائية والطبية وشبه انعدامٍ لها، وخصوصاً حليب الأطفال. مما استثار بقيّة المحافظات والمدن السورية لتخرج في مظاهراتٍ تطالب بفكّ الحصار عن مدينة درعا، وصدر أوّل بيانٍ خلال الثورة السورية من مجموعةٍ من المثقفين والفنانين يطالب بدخول حليب الأطفال إليها، عُرف حينها باسم بيان الحليب، وواجهه النظام بتخوين من أصدروه وشنّ حملةٍ إعلاميةٍ كبيرةٍ عليهم.

لم يكن حصار مدينة درعا هو الأخير خلال الثورة، فقد شهدت السنوات الخمس الماضية حصار العديد من المدن والمناطق السورية من قبل النظام، بدءاً بحصار مدينة القصير بريف حمص وقطع كافة سبل العيش عنها لفترةٍ طويلةٍ حتى استطاع النظام ومن معه دخولها والسيطرة عليها.

بعد ذلك اتخذ النظام من حصار وتجويع المدن سلاح حربٍ ممنهجاً يتّبعه ضد المدن والبلدات التي تستعصي عليه من الناحية العسكرية، متخذاً شعار (الجوع أو الركوع).

وكان هذا السلاح مجدياً في عدّة حالاتٍ نظراً لعدم وجود موقفٍ دوليٍّ -إنسانيٍّ على الأقلّ- يضع حدّاً لهذه السياسة الإجرامية الواضحة. فقد تمّ تطبيق ذات الأسلوب على حيّ الوعر في حمص ومدينة الزبداني، وكانت اتفاقيات إنهاء حصار تلك المناطق تنتهي بإخراج سكانها في سبيل إحداث تغييرٍ ديموغرافيٍّ في مناطق محدّدةٍ يسعى إليها النظام وحلفاؤه الإيرانيون وحزب الله.

ولكن جاء حصار بلدة مضايا في ريف دمشق ليكون أسوأ حصارٍ تعرّضت له مدينةٌ سوريةٌ من قبل النظام مدعوماً بميليشيا حزب الله اللبنانيّ.

بـدأ هـذا الحصار منذ شهر تمـوز ٢٠١٥، بتطويق قوّات حزب الله البلدة، وزرع ما

يزيد على ٦ آلاف لغم أرضيٍّ أحاطت بها من كلّ الجهات. يبلغ عدد سكان البلدة حوالي ٤٠ ألف شخصٍ من المدنيين، حوالي نصفهم من الأطفال. تسبّب الحصار في ارتفاع معدلات الوفيات بين سكان البلدة ليصل إلى وفاة ٣ أشخاص تقريباً بشكلٍ يوميٍّ خلال الأيام الخمسة الأولى من عام ٢٠١٦. وحتى تاريخ ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٦ سجّلت منظمة أطباء بلا حدود وفاة ٢٣ شخصاً في البلدة. وحسب المنظمات الحقوقية والإنسانية كان هذا الحصار السبب في واحـدةٍ من أسوأ وأقسى الأزمـات الإنسانية التي نتجت عن سياسة التجويع التي ينفذها النظام السوريّ والميليشيات التي تقاتل إلى جانبه.

رافق الحصار ارتفاعٌ في أسعار المواد الغذائية بشكلٍ كبيرٍ جداً، فتجاوز سعر الكيلو الواحد من حليب الأطفال حاجز ١٥٠ دولاراً، وكيلو الأرز حوالي ١٠٠ دولار، مما اضطرّ الناس إلى أكل الأعشاب وورق الشجر، في حالةٍ سبق حدوثها في مخيم اليرموك بدمشق حين تعرّض لحصارٍ مماثلٍ من قبل قوّات النظام السوريّ. كـلّ ذلـك كـان يجري على مـرأىً ومسمع من دول العالم والأمم المتحدة والمنظماتٍ المدافعة عن حقوق الإنسان وغيرها، وسط عجزٍ غير مسبوقٍ، خصوصاً في الأمم المتحدة التي جاء موقفها دون المستوى المطلوب مع حالةٍ ممنهجةٍ ترقى إلى مستوى جريمةٍ ضدّ الإنسانية. وتمّ إدخال مساعداتٍ بعد موافقة النظام الذي هو أساساً من يرتكب هذه الجريمة بشكلٍ يوميٍّ في حقّ مختلف المدن والبلدات السورية المعارضة له.

**من الناحية القانونية الدولية يندرج ما يجري اليوم في مضايا تحت بندٍ من المادة السابعة من ميثاق روما الأسـاسيّ الناظم لمحكمة الجنايات الدولية، وهي جريمة الإبادة التي تشكّل جريمةً ضدّ الإنسانية، والتي تتكوّن من أربعة أركانٍ هي:**

**١:** أن يقتل مرتكب الجريمة شخصاً أو أكثر، بما في ذلك إجبار الضحايا على العيش في ظروفٍ ستؤدّي حتماً إلى هلاك جزءٍ من مجموعةٍ من السكان.

**٢:** أن يشكّل السلوك عملية قتلٍ جماعيٍّ لأفراد مجموعةٍ من السكان المدنيين أو يكون جزءاً من تلك العملية.

**٣:** أن يُرتكب السلوك كجزءٍ من هجوم واسع النطاق أو منهجيٍّ موجّهٍ ضدّ سكانٍ مدنيين.

**٤:** أن يعلم مرتكب الجريمة أن السلوك جزءٌ من هجوم واسع النطاق أو منهجيٍّ موجّهٍ ضدّ سكانٍ مدنيين، أو أن ينوي أن يكون هذا السلوك جزءاً من ذلك الهجوم.

تنطبق هذه الأركان على الحصار الذي فرضه النظام على بلدة مضايا وغيرها من المناطق السورية، مع النيّة المسبقة لهذه الأفعال ومعرفة ما ستؤول إليه من نتائج، لتشكّل ملفاً كبيراً من الجرائم ضدّ الإنسانية ارتكبها النظام والميليشيات التي تدعمه، تستدعي تحويل الملفّ إلى محكمة الجنايات الدولية لمحاسبة كلّ المتورّطين بهذه الجرائم. ولكن عدم وجـود إجـماعٍ دوليٍّ في مجلس الأمن يحول دون هذه الخطوة المهمة، في ظلّ صمتٍ دوليٍّ من الدول الكبرى التي باتت تبني مصالحها بشكلٍ صريحٍ دون النظر إلى الانتهاكات التي تحصل في سوريا وغيرها.

# التحوّل نحو اقتصاد السوق والاستقرار السياسيّ

أحمد إلياس

إن أيّ تحوّلٍ اقتصاديٍّ حادٍّ وعميقٍ نحو اقتصاد السوق الحرّ دون وجود توافقٍ مجتمعيٍّ وعدم توافر الإمكانيات الضرورية وفي ضوء النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتمخّضة، قد يؤدّي إلى خلق صراعاتٍ من شأنها زعزعة الثقة بسياسات الدولة وإبراز تناقضٍ جذريٍّ بين الطبقات الاجتماعية. لا سيّما وأن عملية التحوّل حسب البرامج الاقتصادية الجاهزة المفروضة من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية -صندوق النقد والبنك الدوليين- قد تؤدّي إلى فقدان الدولة أدواتها الاقتصادية في إجراء التوازن الاجتماعيّ وقدرتها على التدخل في عملية توزيع الدخل القوميّ.

في ظلّ هذا الواقع نجد أن البلدان النامية تعاني صراعاً حاداً على مستوى القمة حول أولويات قضية التنمية وأدوات الإصلاح الاقتصاديّ، بين أطرافٍ تتمسّك بمكتسباتها وأخرى تسوّق لنموذج اقتصاد السوق الحرّ. بحيث لم تعد الدولة في البلدان النامية، بما تملكه من سلطاتٍ سياديةٍ وصلاحياتٍ شرعيةٍ، تعبّر عن رأي المجتمع كمؤسّسةٍ يتمّ التوافق من خلالها على الأهداف الجماعية، وإنما على النقيض من ذلك باتت أداةً للنخبة المسيطرة وتعبيراً عن تحالف القوّة مع رأس المال، بعد أن تآكلت الطبقة الوسطى التي بنت عليها المؤسّسات السياسية في البلدان النامية شرعيّتها في مرحلة ما بعد الاستقلال، وهو ما يؤدّي إلى تآكل الدولة تدريجياً من الداخل والحدّ من قدرتها على ممارسة دورها السياسيّ.

ولعلّ من أهمّ ظواهر هذا التآكل القوّة المتزايدة للطبقات الاجتماعية الغنية واستخدامها سلطات الدولة لتحقيق أهدافها. ومن مؤشرات ذلك ارتفاع نسبة عضوية رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال في مؤسّسات الدولة والهيئات التشريعية في العديد من البلدان النامية، بما يضفي على الدولة تصوّراً جدّياً يكون أقرب إلى الشركة التي يديرها أصحاب رؤوس الأموال وفق ما يتلاءم مع مصالحهم على حساب الترابط الاجتماعيّ والانتماء الوطنيّ، مع ما ينجم عن ذلك من توتراتٍ اجتماعيةٍ وعدم استقرارٍ سياسيٍّ واضطراباتٍ أهلية، وصولاً إلى احتمالات تفجُّر الوضع الداخليّ إلى درجة تنهي أسس قيام الدولة وتفككها.

الاستقرار السياسيّ

ينصرف مفهوم الاستقرار السياسيّ إلى قدرة النظام الحاكم على إدارة خياراته الاجتماعية دون اللجوء إلى العنف، أو قصر اللجوء إليه على الحدود الدنيا التي لا تنال من شرعيته. فشرعية أيّ نظام ترتبط برضى المواطنين عن السياسات التي يتبناها، وفي حال انعدام هذه الشرعية يغدو العنف وسيلة السلطة أو الأفراد لتحقيق أهدافهم.

وقد يؤدّي عدم الاستقرار السياسيّ في حال تغيُّر النظام الحاكم إلى تغيير الإستراتيجية العامة للدولة وعدم إمكان استخدام المساعدات الخارجية بفعالية، وبالمقابل قد تُستخدم هذه المعونات للإنفاق على تقوية النظام وحفظ الأمن والاستقرار على حساب عوامل أكثر أهمية، وهو ما يؤثر عموماً في تحقيق التنمية.

فقد شهد الأردن، خلال عقد التسعينات الماضي، تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصاديّ بإشراف صندوق النقد الدوليّ، أدّى إلى زعزعة الاستقرار السياسيّ الداخليّ. وهو ما يمكن استنتاجه بالمقارنة بين الاستقرار الحكوميّ خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح بين أعوام ١٩٩٢١٩٩٩-، وبين الفترة السابقة الممتدّة بين أعوام ١٩٨٩-١٩٨٠ كفترة ضابطة.

ويبدو ذلك واضحاً على صعيد التغييرات الوزارية التي جاءت نتيجةً لتدهور حالة الاقتصاد والاعتراضات الشعبية ضد سياسات الحكومة الاقتصادية، فقد شهدت فترة تطبيق برنامج الإصلاح سبعة تغييراتٍ وزاريةٍ شاملة، بمعدّل واحد كلّ ١٤,٣٦ شهراً، مقابل تغييرين وزاريين في الفترة الضابطة. وعلى صعيد التعديل الوزاريّ -الذي يمسُّ أعضاءً دون رئيس الوزارة -شهدت فترة تطبيق برنامج الإصلاح عشرة تعديلاتٍ وزاريةٍ مقابل ثمانية تعديلاتٍ في الفترة الضابطة. وعلى صعيد التعديلات الوزارية الجوهرية شهدت فترة تطبيق برنامج الإصلاح تعديلين وزاريين، بينما لم تحصل تعديلاتٌ وزاريةٌ جوهريةٌ في الفترة الضابطة. مع ملاحظة أن العديد من هذه التعديلات طالت وزارات المالية والتخطيط والصناعة والتجارة، وهو ما يشكّل مؤشراً على عدم استقرارٍ سياسيّ.

حكومةٌ قويةٌ أم حكومةٌ ديمقراطيةٌ

تدلّ الشواهد أنّ عملية التحوّل نحو اقتصاد السوق الحرّ، المفروضة من الخارج، تترافق غالباً مع ممارساتٍ حكوميةٍ ترسّخ الاستبداد وتضعف





حقّ مشاركة المواطنين في وضع سياسات التنمية الداخلية. فالبلد المعنيّ يعلم أن نكوله عن تنفيذ البرنامج المفروض سيؤدّي إلى خسارته مصادر التمويل الدوليّ، بينما تركّز المنظمات الاقتصادية الدولية على وجوب تطبيق البرنامج بحذافيره، في ظلّ حكومةٍ قويةٍ قادرةٍ على الالتزام تجاه مقرضيها أو حماية مصالح الاستثماراتٍ الأجنبية، وقادرةٍ على فرض القرارات على مواطنيها، الخاسرين الأكبر من الآثار الاقتصاديّة للبرنامج. ويعبّر عن ذلك لويز سيرفينم وأندريه سوليمانو، الخبيران في شعبة التصحيح والنموّ بالبنك الدوليّ: «ما لم ينظر المستثمرون إلى برنامج التصحيح على أنه متسقٌ داخلياً، وما لم يكونوا مقتنعين أن الحكومة ستنفذه على الرغم مما ينطوي عليه من تكاليف اجتماعية، فإنّ إمكان العدول عن السياسة المتبعة سيصبح عاملاً محدّداً حاسماً في استجابة الاستثمار، فبوسع الحكومات أن تقلب سياسات التصحيح رأساً على عقب، لكن المستثمرين لا يستطيعون إلغاء القرارات المتعلقة برأس المال الثابت».

وتشير العديد من الدراسات والإحصاءات إلى أن احتمالات ممارسة السلطة القمع في البلدان النامية قد تزداد في حال إنفاذ برنامج الإصلاح. فخلال عملية التحوّل التي شهدتها روسيا بُعيد انهيار الاتحاد السوفيتي، تحت عنوان العلاج بالصدمة، عبّر الرئيس الروسيّ الأسبق بوريس يلتسين عن صعوبات إرساء الديمقراطية في تجربة بلاده بموازاة تطبيق برنامج الإصلاح بالتأكيد على أن «القيام بحملاتٍ انتخابيةٍ قوية، وإجراء تحولاتٍ اقتصاديةٍ عميقةٍ في الوقت ذاته أمرٌ مستحيل،.. إن الإقدام على ذلك يعني تدمير كلّ شيء». والحقيقة أن نظام اقتصاد السوق الحرّ لم يترسّخ في روسيا إلا بعد حلّ البرلمان وتوحيد السلطات في يد الرئيس، دون وجود أيّ قاعدةٍ دستوريةٍ أو سياسيةٍ لفرض الإصلاحات، وفي ظلّ غياب الانتخابات أو الأحزاب المعبّرة عن رأي الشعب.

شواهد متعدّدةٌ حول العالم

تتعدّد الشواهد عن حالات عدم الاستقرار السياسيّ، بمختلف صوره وأشكاله، الناجمة عن عمليات التحوّل وبرامج الإصلاح المفروضة من قبل المنظمات الاقتصادية، وفي مقدّمتها صندوق النقد الدوليّ، خلال العقود الماضية. ففي فنزويلا عام ١٩٨٩ أدان الرئيس كارلوس أندريس بيريز صندوق النقد ذاهباً إلى أنه يفرض سياساتٍ اقتصاديةً مطلقةً تميت ليس بالرصاص وإنما بالجوع. وقد اضطرّت الحكومة، في ضوء الاضطرابات الشعبية ضدّ برنامج الإصلاح، إلى إعلان حالة الطوارئ وإرسال وحدات الجيش لمهاجمة أكواخ الفقر على أطراف العاصمة. وذهب ضحيةً لهذه الاضطرابات حوالي ٦٠٠ قتيلٍ وأكثر من ١٠٠٠ جريح.

وفي نيجيريا شهدت البلاد، في أيار ١٩٨٦، احتجاجاتٍ طلابيةً ضد اتفاق الحكومة مع صندوق النقد على تطبيق برنامجٍ للإصلاح، وقُتل ما يزيد على ٢٠ طالباً في هذه الاحتجاجات. وتكرّر ذلك في عام ١٩٩٩، عندما اجتاحت البلاد مظاهراتٌ طلابيةٌ حاشدةٌ ضدّ سياسات الحكومة التعليمية وتوجّهها إلى إغلاق العديد من الإدارات الجامعية لخفض نفقات التعليم.

وفي بوليفيا شهدت البلاد، في عام ١٩٨٥، إضراباً شاملاً دعت إليه النقابات العمالية بدعم من العمال الزراعيين ضدّ زيادة الحكومة أسعار المواد الغذائية والطاقة بعد تطبيق برنامج الإصلاح، إلى درجةٍ استدعت تدخل الجيش، وقيام الحكومة بزيادة الحدّ الأدنى للأجور الأساسية لأكثر من أربعة أضعاف.

وفي الإكوادور شهدت البلاد، في آذار عام ١٩٨٧، إضراباً عاماً ضد السياسات الاقتصادية الحكومية شلّ اقتصاد البلاد، وحصلت اشتباكاتٌ بين الطلاب ورجال الشرطة. وتكرّر الأمر في حزيران من عام ١٩٩٩ للمطالبة بالحدّ من تدابير التقشف المتخذة بموجب برنامج الإصلاح، فلجأت الحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ العامة. وفي عام ٢٠٠٠ تكرّرت الاحتجاجات إلى درجة وصلت بالمتظاهرين إلى الاستيلاء على البرلمان ودفع رئيس الجمهوريةً إلى الاستقالة.

وهو أمرٌ تكرّر في العديد من البلدان الأخرى؛ كجامايكا عام ١٩٨٥، وروسيا عام١٩٩٣ ، والسودان عام ١٩٨٧، وبنين عام ١٩٨٩، وزامبيا عام ١٩٨٧، والكونغو الديمقراطية عام ١٩٨٥ ، والبيرو عام ١٩٩١، وإندونيسيا عام ١٩٩٨، وتكرّر ذلك عام ٢٠٠٠، وفي اليمن عام ١٩٩٨، وفي ساحل العاج عام ١٩٩٩، وفي زيمبابوي عام ٢٠٠٠، وفي المكسيك والمغرب والأورغواي والباراغواي.

# نزلاء فندق كوكوشاغي

حسين زيدو

تجلس مجموعاتٌ صغيرةٌ من نزلاء فندق كوكوشاغي حول طاولات مستديرة، على كراسيٍّ بحجم ولونٍ واحدٍ موضوعةٍ في صالته المطلّة على بحر إيجة، حيثُ أطرافُ بلدة ديدم التركية. بينهم نساءٌ وأطفالٌ وشبابٌ وفتياتٌ بأعمارٍ متفاوتة. تصبّ جلُّ مشاوراتهم حول إيجاد السبيل الآمن للوصول إلى أوربا، وتتركّز نقاشاتهم حول صعوبات الطريق ومخاطرها، وتستمرُّ حتى ما بعد منتصف الليل دون أن يتّفقوا على طريقٍ آمنةٍ وخاليةٍ من المخاطر.

أغلب نزلاء الفندق أتوا من مناطق النزاع. يبحثون عن الأمان أولاً، ثمّ يحلمون بحياةٍ أفضل. تُنهكُهم النقاشات والاقتراحات بشأن طريقة الإبحار إلى الجزر اليونانية، ثمّ ينامون على أمل الوصول إلى أرض أحلامهم الصغيرة.

من بين تلك المجموعات واحدةٌ يحملُ أعضائها شهاداتٍ جامعيةً، يتناقشون في وضع النزلاء والبحر والمهرّب. يقول مهندس البترول: (أمست مشاعرنا وخواطرنا كأمواج البحر، بل جزءاً منه. فعندما تتعالى الأمواج يزداد معها رويداً رويداً توتر الأعصاب والقلق لديّ، وتتملّكني رغبةٌ جامحةٌ في الإبحار سريعاً قبل مجيء الشتاء، فأتصل مع المهرّب الذي يردّ عليّ ببرودة أعصابٍ، وكأنّه لا شيء يدعو إلى القلق، فيزيد من وعوده المعسولة بالإبحار هذه الليلة، ويردف ذلك بقوله: «إنّ اسمك على رأس قائمة من سيبحرون الليلة»، فتهدأ أعصابي، ويتراخى جسدي استعداداً للانتظار لفترةٍ أطول). أما المحامي فعلّق على كلام المهندس قائلاً: (كلّ الذي يقوله المهرّب كلامٌ منثورٌ في عرض البحر، إنّه غيضٌ من فيض الكلمات التي لا معنى لها أمام الحقيقة). توقّف المحامي عن الكلام وأشعل سيجارته، فيما يبدي معلم المدرسة رأيه في الموضوع بقوله: (كلّ الخيارات التي أمامنا تحمل في خفاياها مخاطر كبيرة، وربّما خيارنا الذي اخترناه بملء إرادتنا هو الأخطر بينها جميعاً. لكنّنا الآن تحديداً أمام خيارين مخيفين لا ثالث لهما؛ فالبحر من أمامنا، وأعينٌ ملؤها الشرّ تحدّق بنا من الخلف، ويبقى الاختيار الصائب صعباً للغاية). توقف الثلاثة عن النقاش، إلا أنّ أصوات المجموعة المجاورة لطاولتهم مسموعة، والنقاش هناك أكثر احتداماً من نقاش المجموعة المثقفة هذه. تلك المجموعة آتيةٌ من محافظاتٍ سوريةٍ، ومجتمعةٌ في صالة الفندق، يتشاورون للوصول إلى رأيٍ سديدٍ حول اختيار اليخت أم البلم (قاربٌ من البلاستيك المليء بالهواء وكأنه بالون) للإبحار والوصول إلى الجزر اليونانية. يقول أحدهم: سنذهب بالبلم كي نصل بسرعة. فيردّ زميله: إنّه خطِر! فيقول آخر: لنذهب باليخت السياحيّ، فهو آمنٌ أكثر. فيردّ زميلٌ: أسعار اليخت مرتفعة، ولا نملك النقود الكافية.

تستمرّ المشاورات بين المجموعة دون نتيجة. وفجأةً يدخل المهرّب من الباب الرئيسيّ للفندق، فيلتفّ الجميع حوله للاستفسار عن موعد الرحلة والطريقة والسعر والأمان، فيجيب: سنخبركم فيما بعد. ثمّ يغادر الفندق، ليبقى مصير الإبحار مجهولاً هذه الليلة أيضاً، ويعمّ المكان سكونٌ رهيب.

أمام الفندق، وبعيداً عن النقاشات الدائرة في الصالة، هناك أطفال المهاجرين -بمعنى أدقّ، الذين يهمّون بالهجرة- يلعبون لعبة الغميضة، (لكم تشبه هذه اللعبة مصير أوليائهم من نزلاء الفندق!).

تحدّث مهندس البترول مرّةً أخرى: (أربع سنينٍ ونيّفٍ من العتمة والخوف تختصر هنا في كلماتٍ بسيطةٍ نسمعها في هذه الصالة مئات المرّات في الليلة الواحدة: «خلص مصروفنا»، «كانت الحرب قريبةً من منزلنا»، «فقدنا الدواء»، «أنقذنا أولادنا

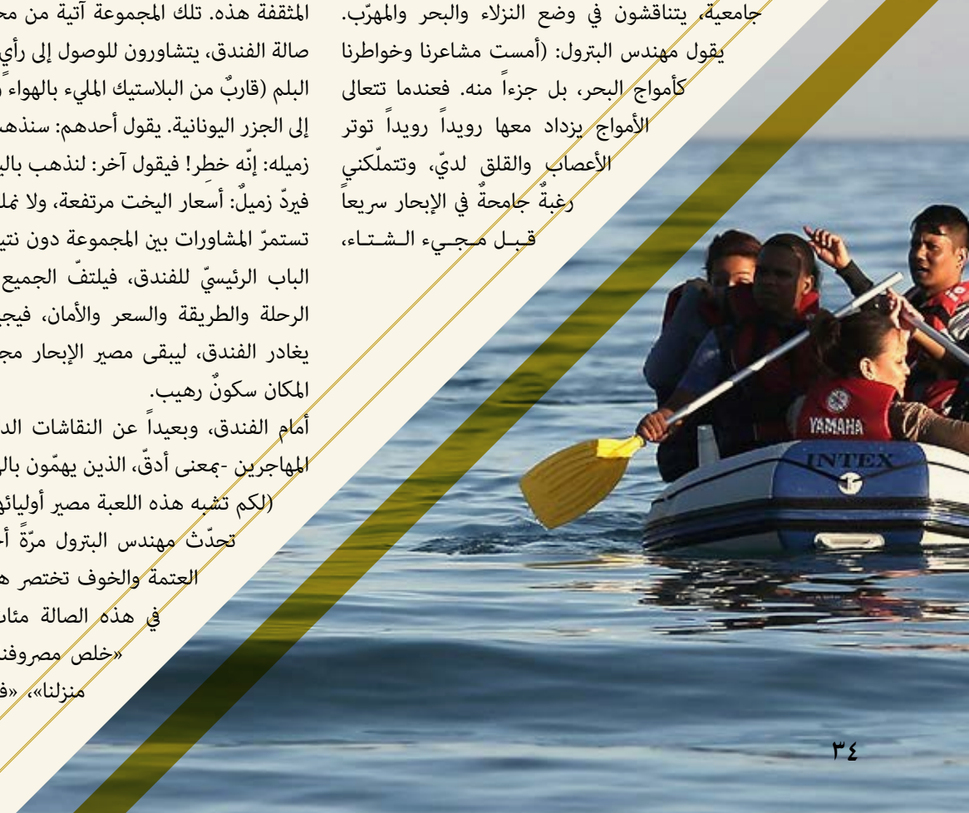






من الموت». وهكذا بجملٍ لا نهاية لها حتى بعد منتصف الليل. وما إن يغلبهم النعاس حتى يذهب كلٌّ إلى غرفته، ليكملوا الحديث في اليوم التالي، وتزداد الجمل التي تختصر كلٌّ منها مأساةً ما).

ردّ المحامي على كلام المهندس: (لا تنتهي المأساة ولا الخطر بالابتعاد عن الوطن، فالأطفال هنا يلعبون دون معرفة الحال الذي يقول لهم: «إنكم أصبحتم أحلاماً صغيرةً لجدّاتكم اللاتي ودّعنكم بقلوبٍ يملؤها الحزن، ولعنةٍ كبيرةٍ للقدر. ودّعتكم الجدات وهنّ يعلمن علمَ اليقين بأنّ أعينهنَّ لن تبصرَ أحفادهنّ بعد اليوم». أصبح هؤلاء الأطفال، منذ اليوم، عبئاً ثقيلاً في ذاكرات وقلوب تلك الجدّات اللاتي حلمن كثيراً برؤية أحفادهنّ. وفوق هذا كلّه يلاحق أطفالُ هذا البلد هؤلاء الأطفال في الشارع، وينادونهم بكلماتٍ غير مفهومة؛ سوري.. سوري.. هي... هي...).

صمتَ الجميع إثر صراخ المهرّب وهو واقفٌ في باب الفندق، يتكلّم بهاتفه مع أناسٍ تاهوا في عرَض البحر، قائلاً لهم: (خلّصوا أنفسكم من الغرق، فأنا مسؤوليتي انتهت عند الشاطئ). أما من الطابق العلويّ فيسمع الجميع بكاء طفلٍ في المهد، ينتظر السفر هو الآخر، وكأنّ بكاءه في هذه الليلة يوثّق مأساتهم بتفاصيلها الدقيقة، وينسخها في ذاكرتهم الخصبة إلى حيث الغد البعيد، أما داخلهم الحزين فقد أودعوه في مسقط رأسهم كجزءٍ من الماضي المنسيّ.

في معمعة تلك النقاشات أقبل ولدٌ ذو تسعة أعوام مسرعاً إلى داخل الفندق، فاصطدم بالباب البلوريّ الوسيع، وكأن قذيفةً عشوائيةً من تلك التي هجّرت كثيراً من هؤلاء النزلاء قد أُسقطت داخل الفندق، فوقف الجميع مرتعباً. تحطم البلّور وتناثرت أجزاؤه داخل صالة الاستقبال حيث يجلس النزلاء. هرع الجميع متفحّصين الولد الذي أدميَ وجهه نتيجة إصاباتٍ عديدة، وسألوه ذات السؤال: ما الذي دفعك إلى الدخول هكذا مسرعاً؟! أجاب الولد: سمعت أحدهم في الخارج يقول إننا سنبحر غداً، فأحببت أن أخبر أمي بذلك.

طلب مهندس البترول من شيف المطعم العائد بملكيته للفندق سندويشاً لعلّه يغيّر الحديث، فنظر إليه الشيف وقال: أنتم السوريين كظلّ الشجرة، توجدون هنا وهناك، تدورون مع دوران الشمس في كلّ مكان. ناوله السندويش وأضاف: هل أقدّم لك الشاي أيضاً؟ فهو عندنا دون مقابل. أجابه المهندس: كلا. علّقت زوجة الشيف التي تساعده: ليس وقت الشاي الآن، إنّهم مساكين جائعون، لم يأتوا إلى هنا لشرب الشاي والتمتع بمناظر بلدتنا/ ديدم. أتوا للإبحار إلى الجزر اليونانية، ومن هناك إلى ألمانيا. إنّهم هاربون من الموت. لم يعلّق المهندس على حديث زوجة الشيف بكلمة، بالرغم من ثقله على مسمعه، وهي تكرّر جملها وتزيد: إنّهم هاربون، جائعون، مساكين، مات الكثيرون منهم.

ظهر المهرّب كشبحٍ بين النزلاء، فاجتمع حوله المهاجرون، وكلٌّ في فمه السؤالُ ذاته: متى سنبحر؟! نظر إلى الجميع: فيما بعد. ردّ على هاتفه الخليويّ، ثمّ ابتعد خطوة فخطوة عن الجمع حتى اقترب من سيارته ذات البلور الأسود الغامق، وذهب.

بقي هؤلاء المساكين يلتفتون إلى بعضهم، وكلٌّ يفسّر صمتَ المهرّب بحدسه الخاصّ الذي بات بوصلته الوحيدة وسط عمالقة تجار البشر وأمواج البحر التي تنذر بالهيجان في مثل هذه الأيام الأخيرة من فصل الخريف!

إنّها الليلة الأخيرة في الفندق، بحسب خطاب زعيم المهرّبين هذا المساء. إنّه الآمر الناهي في هذا الشاطئ، وكأنه مملكته الخاصة. أمر الجميع بالدخول إلى غرفهم هذه الليلة. رفض ولدٌ في الثانية عشرة من عمره أوامر زعيم شاطئ بحر إيجة، وأصرّ على الجلوس في صالة الفندق، فصفعه رئيس المهرّبين قوياً على وجهه الناعم أمام أنظار والديه وجميع نزلاء الفندق. طأطأ الأب رأسه، فتكلّمت إحدى النساء: لماذا ضربت الولد بقوّة؟! أجابها الزعيم: أنتِ حقاً جاهلة. فردّ زوجها بلهجةٍ ملؤها الغضب: زوجتي معلمة مدرسة، وهي أكثر فهماً وثقافة منك. هل سمعت؟! نادى زعيم المهرّبين أحد أعوانه وأمره: لا تضف اسم معلمة المدرسة المثقّفة وزوجها إلى قائمة الركّاب الذين سيبحرون الليلة، هل سمعت يا... قالها بغضبٍ وخرج من الفندق الذي جلس نزلاؤه جميعاً في صالته طوال الليل بانتظار أوامر الإبحار صوب أحلامهم.

# البدلة البرتقالية ... قراءةٌ في رواية «جْوّنتنامو»

**حربي محسن عبد الله**

جونتنامو روايـةٌ للكاتب يوسف زيـدان صدرت عن دار الشروق في القاهرة. وزيدان مفكرٌ وروائيٌ مصريٌ مرموقٌ حصل على درجة الأستاذية في الفلسفة وتاريخ العلوم، وصدر له أكثر من ستين كتاباً. وقد نالت روايته الأشهر «عزازيل» عدّة جوائز عالمية، منها جائزة البوكر العربية (٢٠٠٩) وجائزة أنوبي (٢٠١٢) وجائزة بانيبال (٢٠١٣).

في الرواية التي بين أيدينا يأخذنا زيدان إلى معسكر ومعتقل جونتنامو الذي اشتهر نزلاؤه بالبدلة البرتقالية التي يرتدونها. إنها حكاية شابٍّ نوبيٍّ من أبٍ سودانيٍّ وأمٍّ مصرية، في العشرينات من عمره، نشأ في بيئةٍ ملتزمةٍ دينياً ومحافظةٍ باعتدالٍ صوفيٍّ، هو الطابع الغالب على الكثير ممن هم من منبته وبيئته. ثمة شيخٌ صوفيٌّ يبقى حاضراً في وجدان هذا الشاب وتبقى كلماته أنيس الوحدة والوحشة التي سيمرّ بها هذا الحالم لاحقاً.

يسحر الإعلام والشاشات الفضائية الشابّ فيحلم أن يصبح مراسلاً لإحدى القنوات الخليجية، فيرحل إلى إحـدى تلك الـدول ويخضع لدورةٍ مكثفةٍ في التغطية الإعلامية ليصبح مراسلاً مبتدئاً يُقذف في ساحاتٍ لا عهد له بتعقيداتها. كانت رحلته الأولى إلى بخارى حيث يلتقي بفتاةٍ اسمها «مهيرة»، شابة في مقتبل العمر وبـراءة الصغار. يتزوجان ويعود بها إلى الدوحة حيث يعمل ويحصل لها على إقامةٍ مؤقتةٍ بكفالة عمله في تلك القناة. يتابع عمله الصحفيّ فترسله القناة إلى الحدود الباكستانية الأفغانية في مهمةٍ ستكون الأخيرة له، بعد أن يقع في يد من يبيعه للأمريكيين باعتباره مراسلاً التقى بأسامة بن لادن ولديه ما يدلي به من معلوماتٍ خطيرةٍ عن شيخ التطرّف.

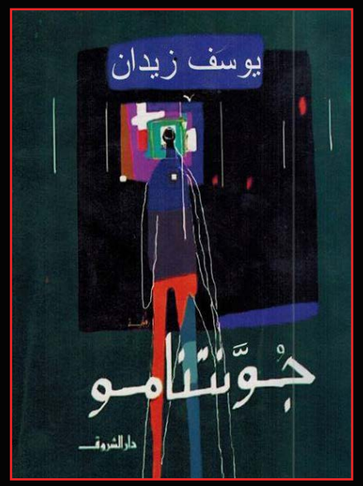


فيدخل في أتون صراعـاتٍ لا ناقة له فيها ولا جمل، ويُقذف في رحلة عـذابٍ تدوم سنوات؛ بدءاً من سجن قندهار حيثُ يعتقل مع مجموعةٍ غير متجانسةٍ من الجهاديين، فيهم الأفغانيٌّ والسعوديّ واليمنيّ والبلوشيّ والعراقيّ والمـصريّ، وينقلون بطائرةٍ من محطةٍ إلى أخرى حتى الوصول بسفينةٍ إلى الجزيرة المعتقل، إلى جونتنامو.

وهذه الرواية هي بوح السجين البريء، يحنّ إليه بعد أن أغواه الفناء فصار لشدة عذاباته يشتهي التلاشي. يخاطب نفسه قائلاً: «أحنُّ إلى البوح، فإغواء الفناء يملؤني الآن، ويميلني إليه، فأميل مضطراً من فرط الترنح.. الهزّات التي تهدُّ أركاني، تسحقني ثم تبعثرني. لم يبقَ مني بعدما استطالت جلستي هذه، إلا اليسير من الحواس. فليس لي غير سمع يؤرقني بأنّات المحيطين وشمٍّ يعوقه احتباس أنفاسي، وذاكرة لم يبقَ فيها إلا آيات الرحمن».

في ابتداء هذه الرحلة المريعة دسّوا في فمه وأفواه السجناء قطعةً من زادٍ لدنٍ كي تسدّ البطن وتصدّ الجوع، ومنعوا عنهم الماء ليخفت نداء الطبيعة فلا يزعجوا السجانين بتلبيته. بعد ذلك كمّموا الأفـواه بشريطٍ لاصقٍ لا يمكن لمسه بالأصابع، وقيّدوا الأطراف بإحكامٍ يحول دون التحرّك ويجعل التجوال حلماً، ثم وضعوا على الرؤوس أكياساً سوداء ليكتمل مشهد العماء في جوف ليلةٍ طويلة الساعات. وبعد أن استطال السفر المريع كانت المحطة الأخيرة هي عتبة الجحيم الذي سيستمرّ لأيامٍ وأشهرٍ وسنواتٍ ثقيلة.

كان صاحبنا يحمل في صـدره قرآنه الذي يحفظه كـامـلاً، وأصبح أنيسه في رحلته نحو المجهول. تصطخب في نفسه الظنون فيحدثها قائلاً: «أتراهم يطيرون بنا الآن إلى قلب المحيط، فيُطوّحوا بنا من الأعالي ونحن مصفّدون، فنكون قوتاً للأسماك الكبار والحيتان.. لو تنقلب هذه الطائرة أو تنفجر بنا، فنصير في الهواء هباءً منثورا. ساعتها سأعود إلى خالقي وأكون في زمرة الفائزين بروضات الجنّات، ولسوف تُلقي الزبانية عندئذ بهؤلاء الجند وقوّادهم في قعر الجحيم، فتشرب من عظامهم شجرةُ الزقّوم التي طلعها كرؤوس الشياطين. هذا جزاؤهم بما تحجّرتْ قلوبهم، واقترفت أيديهم». مرّت الساعات كالأعوام العجاف.

يبدأ مشوار العذاب التالي للوصول في زنازين انفراديةٍ موضوعةٍ بطريقةٍ تجعل من المستحيل أن يرى سجينٌ صاحبه في الزنزانة التالية. «لا تلتفتْ، لا تتكلم، لا تتحرك» هي الكلمات التي يطنّ صداها في الأذن. حتى أن سوء حظ أحد السجناء أنه عندما نظر ناحية السور انهال عليه الحرّاس بالعصيّ فأخذ يتقلى تحت مطر الضربات حتى تكوّم حول أصفاده وهو يموء مثل قطةٍ وليدةٍ لفظتها أمها بناحيةٍ قاحلة.

تنتهي المرحلة الأولى من العذاب، والتحقيق المتكرّر عن علاقته بالإرهاب وبمجموعةٍ من الجهاديين الأوزبك عندما كان في بخارى، أولئك الذين لم يلتقِ بهم أبداً، وهو يكرّر ما يقوله كلّ مرّةٍ من أنه ليس سوى شابٍّ طموحٍ يحلم بأن يكون مراسلاً صحفياً، وليست له أيّ علاقةٍ بالجهاد والتطرّف والإرهاب. ثم يخرجونه من الحبس الانفراديّ ويضعونه مع باقي المعتقلين. وهنا المسار الثاني للرواية الذي يطلعنا فيه الكاتب على الكيفية التي يفكّر بها هؤلاء الجهاديون، وطريقة تعاملهم مع بعضهم ومع السجانين، ووجهات نظرهم المختلفة عن القضايا المختلفة وعن الآخر المختلف. يخترع السجناء طريقةً للتحاور بينهم فيجعلون من الترتيل وسيلتهم لنقل أفكارهم، يرتلون ما يريدون قوله على طريقة قارئ القرآن، لكي لا يفضح أمرهم لدى السجانين. وبهذه الطريقة يتعرّفون إلى بعضهم. ويكتشفون طريقةً للحرب على الكفار بأن يستخدموا الغائط يضعونه في الأكياس التي يلف فيها الطعام الذي يقدم لهم ويقذفون بها السجانين إذا أرادوا أمراً ما ولم يحصلوا عليه (كانوا يسمّون القذائف هذه «نابلم»). وتحوّلت هذه النابلم لاحقاً إلى سلاحٍ بين أخوة الجهاد عند أبسط خلافٍ فقهيٍّ بين مجاهدٍ وآخر، فينقلب المهجع ساحة حربٍ قذرة، والسجانون يراقبون عبر الكاميرات ما يحصل ويعاقبون الجميع بقطع الماء عن الصنابير وكذلك بمنع الطعام عن الجميع ليوم أو يومين.

ثم يطلعنا صاحبنا على صور الحرمان لدى بعض اليائسين الذين تحوّلوا إلى مجاهدين بدافع الفقر أو الجهل أو التعصب المستحكم ببعض العقول. كذلك يروي لنا قصة الشذوذ المتفشية بين المجاهدين الأفغان الذين أحيوا تقليداً قديماً عندهم يسمى «باتشا بازي»، وهي كلمةٌ تعني باللغة البشتونية ملاعبة الأولاد أو العبث بالغلمان، وصاروا يعلمون الولدان الأيتام الرقص الخليع واستعمال المساحيق ولبس الشفاف من الثياب؛ حتى تهتاج أمراض رجولتهم فتصبو إلى اللواط. في هذه الأجواء المشحونة بالكراهية ولوثة الجهل والتعصب والانغلاق كان صاحبنا يلوذ بكلماتٍ وذكرياتٍ عن شيخه الصوفيّ الذي علّمه ذات مرّةٍ معنى الحب بأنْ قال له: «يا ولدي الحبُّ يحتاج مغامرةً وجهداً وإجلاءً لمرآة الروح. الحب هو أجنحةُ الحرية، وهو فضاؤها الفسيح، أما من سقط في هاوية الكراهية فهو محرومٌ منها».

هرب صاحبنا من كلّ ما حوله بأحلام يقظة، يحادث شيخه مرّة ويسبح في الخيال مرّة، حتى جاءت ساعة الفرج وأطلق سراحه. عاد إلى الحرية بعد أن ذهب ما يزيد على الأعوام الستة قضاها في كابوس «البدلة البرتقالية».

# سميرة خليل... قضيّة حريّة

إعداد: فريق صور

سميرة خليل من مواليد المخرّم الفوقاني في حمص ١٩٦١. كانت مناضلةً في حزب العمل الشيوعيّ المعارض، ولذلك اعتقلت لأكثر من ٤ سنواتٍ منذ عام ١٩٨٧. بعد الإفراج عنها اختارت سميرة أن تعيش مستقلةً في دمشق، تعمل في تنضيد وإخراج الكتب لتنفق على نفسها.

شاركت سميرة في أنشطة الطيف الديمقراطيّ السوريّ منذ الأيام الأولى لربيع دمشق، كما في أكثر الأنشطة الاحتجاجية التي قام بها معارضون سوريون طول السنوات الماضية. نشطت في لجان إحياء المجتمع المدنيّ بعد أيام ربيع دمشق، ثم في أوساط ائتلاف "إعلان دمشق" المعارض، وهيّأت لاجتماع مجلسه الوطنيّ في أواخر عام ٢٠٠٧. وكانت قد شاركت في الاجتماعات التمهيدية التي تمخضت عن وثيقة إعلان دمشق بيروت/ بيروت دمشق حول العلاقات السورية اللبنانية. كما شاركت منذ الشهور الأولى في المظاهرات الاحتجاجية للثورة السورية.

سميرة الخليل متزوّجةٌ من الكاتب ياسين الحاج صالح الذي قضى عامين متوارياً في دمشق قبل أن يقصد الغوطة الشرقية في نيسان ٢٠١٣. انضمّت سميرة إليه بعد أسابيع، بعد أن أصبحت ملاحقةً من النظام في دمشق بفعل تقريرٍ كتبه مخبر. ظلت في الغوطة حتى بعد خروج الحاج صالح منها في تموز ٢٠١٣. ظلت تقيم في دوما، تعيش مثلما يعيش الناس، لا تشكو، في ظروفٍ قاسية، ولا تتوقع لنفسها وضعاً خاصّاً. تعمل مع رزان زيتونة، الكاتبة والناشطة الحقوقية، التي كانت تدير مركز توثيق الانتهاكات، وكانتا تعملان معاً في مركز "النساء الآن" في دوما التي يسيطر عليها جيش الإسلام بقيادة زهران علوش آنذاك. اختُطفت سميرة الخليل مع رزان زيتونة وزوجها وائل حمادة، الناشط والمعتقل السابق، وناظم حمادي المحامي والشاعر، مساء ٢٠١٣/١٢/٩، من مقرّ عملهم في دوما، ولا تعرف أيّ معلوماتٍ عنهم منذ ذلك الوقت. ويعدّ اختطافهم أكبر لطمةٍ وجّهت إلى النشاط المدنيّ في منطقةٍ يسيطر عليها فصيلٌ معارض، وإلى القيم الأصلية التي تبناها الحراك الثوريّ.





# الطريق للسينمائيّ الحالم يلليني

## مسوخ فيللني الهائمون في دروب الحياة

عمار عكاش

لم يعرف تاريخ السينما مخرجاً ملهماً عبقرياً مثل فيلليني، فنّانون قلائل مثله كانوا مولعين بالركض وراء عالمهم الحالم حتى اللهاث. ويمثل فيلم الطريق في مسيرته الفنية الجسر بين عالمين لم يكونا منفصلين أبداً، وهما عالم الواقع وعالم أحلامه.

حين سادت الواقعيّة الجديدة في السينما الإيطالية، بعد الحرب العالمية الثانية، تجرّأ فيلليني بعناد الحالم ونزقه على الخروج على النص الماركسيّ السائد بفيلمه هذا، ووصفه بأنه الكتالوج الكامل عن عالمه الأسطوريّ، فالفيلم يزخر بكلّ الصور التي ستبقى ثيماته الأثيرة حتى آخر أفلامه: المهرج البهلوان الذي يمشي على حبلٍ معلّقٍ في الهواء (سيتكرّر هذا المشهد بتمثال المسيح المعلّق من طائرة هيلوكوبتر في فيلم الحياة الحلوة)، والمرأة المكتنزة التي تعيش في كوخ على الشاطئ، والحقل الكئيب بعد رحيل السيرك، والثنائيّة الدائمة بين ربات بيوت فاضلات وعذراوات بريئات مقابل العاهرات والشهوانيّات، والمواكب الجماهيريّة التي تسير احتفالاً بطقسٍ دينيٍّ أو وراء قائد فاشيٍّ مثل موسولينيٍ في فيلم (سأتذكر)، والمرأة المشرّدة، وأشخاصٌ مهووسون وغريبو الأطوار، وهي أساساً تنويعاتٌ على مقامات طفولة فيلليني.

تدور قصة الفيلم حول زامبانو (أنتوني كوين)، وهو رجلٌ فحوليٌّ قاسٍ يعتاشُ من استعراضات القوّة في السيرك بكسر السلسة الحديديّة بنفخ عضلات صدره. في بداية الفيلم يشتري زامبانو امرأةً هي جيلسومينا (جولييتا ماسينا) من أمها كي تساعده في عمله. امرأةٌ بها شيءٌ من العته، بريئة الوجه، تهوى اللعب مع الأطفال والطبيعة، وهي النسخة الأنثويّة عن شارلي شابلن بمشيتها المتمايلة وقبعتها السوداء ونظراتها الذاهلة. يعيش زامبانو في عربةٍ مغلقة تجرّها دراجةٌ نارية. يتّخذ جيلسومينا خليلةً له، ويدرّبها مثلما يدرّب الحيوانات كي ترافقه على الطبلة أثناء استعراضاته. يشترك زامبانو لاحقاً في سيرك متجوّل، وهناك يتعرّف إلى المهرّج الملقب بالأحمق (ريتشارد بييس هارت)، الذي لا يكفّ عن السخريّة من زامبانو وإغاظته، ويعلّم جيلسومينا العزف على الترومبت فتشعر بسعادةٍ غامرة، لكنه يدرك بعد تقرّبه منها أنها متعلقةٌ بزامبانو برابطٍ غريب. يقتل زامبانو الأحمقَ عن غير قصدٍ في نوبة غضب، فتدخل جيلسومينا في حالةٍ هيستيريّةٍ من البكاء والحزن تصيب زامبانو بالألم، فيتركها نائمةً في إحدى الجنبات ويغادر. بعد بضع سنواتٍ يسمع زامبانو خبر موتها فيجتاحه الندم، وينتهي به المطاف قرب البحر (في مشهدٍ يتكرّر في أفلام فيلليني)، باكياً متألماً وقد أحسّ بخوائه ووحدته وعزلته، يواجه شكّه الأبديّ أبديّةَ البحر.




هكذا هم رجال فيلليني؛ ملعونون يهربون من حضن الأنثى التي تفهمهم وتهواهم على علّاتهم، ويبقون هائمين على وجوههم. يبدو زامبانو الرجل القويّ الفحل لكنه ضعيف، وتمثل جيلسومينا الروح البريئة، أما المهرج فهو الرجل الحرّ من كلّ شيء، المطابق لذاته مثل الأرنب البريّ الذي يمضي وينتظر طلقة الصياد، فهو قد يموت في أيّ لحظةٍ بوقوعه عن الحبل.

تمثل هذه الشخصيّات الثلاث الموضوعة الفرويدية عن الصراع الدائم بين الإنسان وغريزته وقيم الحضارة، وتستلهم أطروحات الوجوديّة عن غربة الإنسان المعاصر، وهي تكسر فكرة الواقع الموضوعيّ الماركسيّة صوب فكرة الحقيقة النفسيّة والميتافيزيقية والحقيقة الفردية. فلطالما أغوت فيلليني الجوانب العبثية واللاعقلانية في الحياة، وفي هذا الفيلم تحديداً خرج من الواقعية الجديدة نحو الفيللينية، وبدمجٍ مدهشٍ بين الكاريكاتير والفانتازيا والميلانكوليا والسرياليّة الحالمة، بهذا المزيج الفريد يعبّر فيلليني عن العالم كما يراه. وهو، بقدر ما يخلق عالمه الخاصّ، يلامس ذواتاً فرديةً مبعثرةً وراء حجب الحياة الحديثة، فبعد مضيّ ما يقارب ستين عاماً ما زال غرباء ومسوخ فيلليني هائمين على وجوههم في طريقٍ لا ينتهي.

# نشاطاتٌ نسائيةٌ في كوباني لإنهاء التمييز وتحقيق المساواة

باران عيسى

تساهم المرأة في كوباني، عبر العديد من النشاطات المختلفة، بالعمل على تغيير نظرة المجتمع إليها على أنها الكائن الضعيف والعاطفيّ والمتقبّل لتحجيم دورها. وقامت من أجل ذلك بتشكيل لجنةٍ تحضيريةٍ باسم «لجنة مناهضة العنف ضد المرأة»، مكوّنةٍ من تسع نساءٍ من مختلف الهيئات والمؤسّسات الموجودة في كوباني.

## وقفةٌ استنكاريةٌ ضدّ العنف

أوّل هذه النشاطات كان وقفةً استنكاريةً ضدّ العنف الممارس على النساء، بتاريخ السبت ٢١-١١-٢٠١٥، بمشاركة عشرات النساء من مختلف الفئات الاجتماعية، في ساحة البلدية القديمة التي شهدت مقاومة المرأة الكوبانية ضدّ تنظيم الدولة (داعش) في حرب كوباني.

وشهدت الوقفة، التي بدأت بإلقاء بيانٍ عن دور المرأة التاريخيّ في مقاومة العنف ضدّها، نماذج تعبيريةً حيّةً عن أشكال العنف الممارسة ضدّ النساء. علّقت أمينة بكر، رئيسة هيئة شؤون المرأة، على هذه الوقفة بقولها: «نريد أن تصبح هذه السنة تاريخاً مفصلياً لوقف العنف ضدّ النساء انطلاقاً من كوباني».

## معرضٌ للصور الفوتوغرافية

النشاط الثاني الذي قامت به اللجنة التحضيرية، بتاريخ الاثنين ٢٣-١١-٢٠١٥، هو افتتاح معرضٍ للصور الفوتوغرافية في مركز باقي خدو للثقافة والفن، وضمّ حوالي ٥٠ لوحةً عن مختلف أشكال العنف ضد المرأة؛ مثل الإتجار بالنساء، وزواج القاصرات، ومنع النساء من العمل والدراسة، واعتبار المرأة سلعة.

قالت مريم حسن، إحدى المواطنات اللاتي شاهدن المعرض: «تعبّر لوحات المعرض عن الجوانب السوداء في تاريخ النساء ومدى الظلم الذي كنّ يتعرّضن له، وما زالت بعض النساء في المجتمعات الشرقية يتعرّضن له كلّ يوم».

## عرض سينفزيون عن الاضطهاد

كما عرضت حركة المرأة الشابة، في اليوم نفسه، سينفزيوناً في أحد المراكز تضمّن لوحاتٍ وصوراً ومقاطع فيديو تظهر وقوف النساء إلى جانب الرجال في المعارك قديماً، ومشاركتهنّ في الأعمال الزراعية، ومع ذلك تعرضهنّ للضرب والإهانة من قبل الرجل.

قالت جيندا منذر، عضو حركة المرأة الشابة: «مع بدء الثورة في المناطق الكردية أخذت المرأة مكانها في كلّ الهيئات، وناضلت ضدّ الظلم من أجل بناء المرأة المتحرّرة».

## عرضٌ مسرحيٌّ

واختتمت اللجنة التحضيرية نشاطاتها يوم الثلاثاء ٢٤-١١-٢٠١٥ بتقديم عرضٍ مسرحيٍّ بعنوان «العنف ضد المرأة»، طُرحت فيه عدّة أفكارٍ منها زواج الأطفال، واعتبار المرأة سلعةً تباع وتشترى، وضرب النساء، وعدم أخذ رأيها في الزواج. ولاقى العرض إقبالاً وحضوراً لافتاً من الرجال والنساء على حدٍّ سواء.

وأوضح سنكو قره موغ، مؤلف ومخرج المسرحية، أن الهدف من العرض هو تطوير أفكار المجتمع حول المسائل المتعلقة بالعنف ضدّ النساء.

## تعليم النساء قيادة السيارات

وبهدف تطوير وضع المرأة في جميع المجالات قامت هيئة الشباب والرياضة بافتتاح دورة لقيادة السيارات للنساء في كوباني، تعدّ الأولى من نوعها، بمشاركة عشر نساءٍ من الموظفات في الإدارة الذاتية. وتستمرّ الدورة، التي تعدّ تجريبيةً، لمدّة شهر. وفي حال نجاحها سيتمّ تدريب كافة النساء الراغبات في تعلّم القيادة في كوباني. وقد أشارت ألماز رومي، رئيسة هيئة الشباب والرياضة، إلى أن افتتاح الدورة في يوم ٢٥ تشرين الثاني هو لتذكير المجتمع بالتطوّر الذي تحققه النساء في منطقتنا في مختلف المجالات. الجدير بالذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلنت يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر من كلّ عام يوماً عالمياً للقضاء على العنف ضد المرأة، بعد عملية الاغتيال الوحشية التي تعرّضت لها الأخوات ميرابال، الناشطات السياسيات في جمهورية الدومنيكان، في هذا اليوم من عام ١٩٦٠، بأمرٍ من دكتاتور الدومنيكان رافاييل تروخيلو (١٩٣٠-١٩٦١).





# مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية

مركزٌ سوريٌّ يضمّ مجموعةً من الباحثين والكتاب والصحافيين السوريين المهتمين بموضوعة الديمقراطية وعملية التحوّل الديمقراطيّ في سوريا. تأسّس كجمعيةٍ مدنيةٍ غير ربحيةٍ في فرنسا عام ٢٠١٣، بهدف تمكين الإنسان السوريّ من حرّية التعبير والتفاعل الإيجابيّ والمشاركة في صنع القرار، وتعزيز قيم الديمقراطية، ودراسة العوائق التي تحول دون تحقيق ذلك.

يتمحور عمل المركز بشكلٍ أساسيٍّ حول رصد الظواهر التي نشأت خلال الثورة السورية، وأوضاع المعارضة، ومشكلات اللجوء واللاجئين السوريين، وأثر الحرب على المجتمع، إضافةً إلى الاهتمام بالجانب الإحصائيّ للضحايا، من خلال مقاطعة المعلومات وجمع البيانات من مصادر عدّة. والهدف من كلّ ذلك دراسة أسباب وآثار ما جرى ويجري، وفق مناهج البحث العلميّ.

يهتمّ المركز برصد الأحداث وتحليلها، ورصد نتائجها وآثارها في البنى المجتمعية، عبر أبحاثٍ ودراساتٍ ميدانيةٍ وتقارير دوريةٍ وغير دوريةٍ، مستنداً إلى منهجيةٍ علمية. ويهدف إلى إنشاء قاعدة بياناتٍ تكون مرجعاً لكلّ من يرغب في دراسة الوضع السوريّ، أو العمل على موضوع الديمقراطية في سوريا.

بهدف الوصول إلى تحقيق ما يطمح إليه القائمون ينظّم مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية ورشات عملٍ سياسيةً للنقاش حول قضايا متعلقة بالديمقراطية والتحوّل السياسيّ في سوريا، يناقش فيها مفكّرون وكتابٌ وسياسيون مشاركون، من أماكن إقاماتهم عبر شبكة الإنترنت، مختلف المسائل بين الأطراف الفاعلة على الساحة السورية. وتنشر أعمال الورشات على الموقع الإلكترونيّ للمركز، كما تُجمع في كتبٍ إلكترونيةٍ يمكن تصفحها وتحميلها عبر الموقع ذاته.

تمكّن مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية من إنجاز أكثر من عشرين كتاباً ودراسةً وتقريراً تناولت موضوعاتٍ متنوّعة، بينها: «اللاجئون الفلسطينيون في المحنة السورية» وهو كتابٌ تحليليٌّ إحصائيٌّ عن وضع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، و«استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية» وهو كتابٌ تناول الموضوع من نواحٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ وإثنية، وكتابٌ إلكترونيٌّ بعنوان «سوريا: عصر أمراء الحرب وعودة الحمايات والوصايات – (١) الميليشيا الشيعية»، وسواها الكثير. والعمل جارٍ على إطلاق موقع المركز باللغة الإنجليزية وترجمة أعمال المركز.

# مذكرات الفتى.. أيضاً وأيضاً

ملاذ الزعبي

كان منصور هو اسم أستاذ مادة التربية الإسلامية في المرحلة الإعدادية، وكان من سوء حظ الأستاذ، وحسن حظنا نحن الطلاب، أن الإعلان التلفزيوني الشهير «معكرونة دانة» للمخرج الرائد عمر سيف ظهر في تلك الفترة (أطلق سيف مع زميليه فواز جابر ومحمد خير مانيفستو «نحو إشهار تلفزيوني وطني» الذي شكل محاولة للتمرد على القوالب الغربية- الأمريكية خصوصاً- في أساليب الإعلان)، وفي الوقت اللي ركزت فيه جماهير شعبنا على نجمة الإعلان الصاعدة هيفاء وهبي، ركزنا نحن معشر الطلاب الأبرياء على أغنية الإعلان التي كانت من إبداع شاعر مجهول وتقول كلماتها «منصور، الحقني، سباغيتي دانة جيبلي.. أنا هلأ هلأ هلأ.. بدي دانة هلأ هلأ.. حبّوا دانة كتير..» الخ.

ما هي إلا أيام حتى سار أحد الطلاب على خطى محمود سامي البارودي وأحمد شوقي في محاكاتهم للشعراء العرب الكلاسيكيين ووضع نسخة موازية للأغنية كان مطلعها «منصور، درّسني، درس الديانة علّمني، أنا هلأ هلأ هلأ.. بدي ديانة هلأ.. حبّوا الله كتير..» الخ.

ولقت النسخة الجديدة رواجاً ونجاحاً شعبياً ونقدياً على حد سواء، ويبدو أنها أدت إلى ضغط نفسي كبير على أستاذ الديانة الذي لم يتحمل هذا القدر من النجومية المفاجئة دفعة واحدة. ذلك أنه في العطلة الصيفية ولدى توقف الأستاذ منصور ذكره الله بالخير في حارتنا لزيارة أحد الأقارب، بدأ أحد أطفال الحي بترديد الأغنية الشهيرة فما كان من الأستاذ الجليل إلا أن ترجل من سيارته السكودا البيضاء عملاً بالحديث النبوي الشريف: من رأى منكم منكراً فليغيره بيده. ووجه للطفل المسكين صفعة من يده اليمنى أتبعها بصفعة من يده اليسرى، أما أنا الذي كنت أرى ما أراه فأطلقت ساقي للريح خشية أن تصلني لطشة ما، وما فتئت أركض لغاية اليوم.

---

من الاختلافات «الثقافية» الغريبة فعلاً بين «الشرق» و«الغرب» مسألة إرضاع الأم لطفلها علناً، ففيما تتجنب العديد من الأمهات في عالمنا إرضاع أطفالهن في أماكن عامة كوسائل النقل العامة أو الحدائق خفراً وتحفظاً، تتجنب العديد من الأمهات فعل ذلك في دول غربية لأن كثيرين يعتبرون هذا الفعل مقرفاً ومثيراً للغثيان! وكثيراً ما يحدث أن تتعرض أم ترضع طفلها في مكان عام في دولة غربية إلى تعليقات نابية وشتائم وطلب صريح بأن تتوقف عن فعل ذلك فوراً وفي الحال.

الدهشة التي أصابتني لدى معرفتي بهذا الاختلاف الثقافي كانت مضاعفة بالنسبة لي شخصياً، إذ كان المشفى الوطني في درعا مسرحاً خلال المرحلة الإعدادية لرحلات سياحة جنسية كنّا نقوم بها زرافات زرافات بهدف اختراق قسم التوليد لمشاهدة السيدات المرضعات معتبرين ذلك خرقاً بورنوغرافياً في تلك الأيام العصيبة. وفيما كان الدخول إلى المشفى الوطني في أوقات الزيارة سهلاً نوعاً ما حين يختلط حابل الزوار بنابل المتطفلين والمتسولين والباعة المتجولين فإن اقتحام قسم التوليد كان يتطلب حذاقة وبراعة، إذ كنا نستغل الطفولة التي ما زالت طاغية على ملامحنا على حساب أوّل الشباب وندعي أننا إنما نريد الدخول لزيارة أستاذة مادة الموسيقى أو الرسم لا فرق التي أنجبت طفلاً جميلاً اسمه وسام أو وسيم لا فرق، ونحن هنا كطلاب مجتهدين لقول الحمد لله على السلامة لأستاذتنا التي نشتاقها كثيراً.

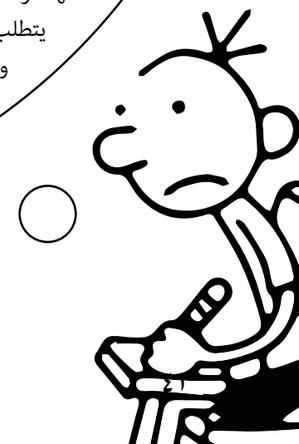

**#منقدر**

**حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.**

**حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.**

**«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.**

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا: «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

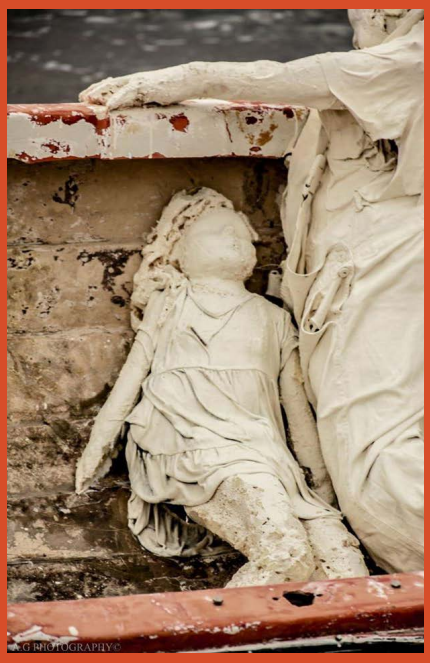

مشروع "المهاجرون"

من تنفيذ مجموعة من الطلاب من قبرص بمساعدة أستاذهم بوب نيكولاس